

التضخم يجتاح الاقتصاد العالمي من جديد

"دراسة في الأسباب والآثار والانعكاسات"

مقدمة

خلال العام الفائت، شهدت معظم الاقتصادات العالمية، موجةً مخيفةً من التضخم، البعض منها لم تشهدها منذ سنوات. وقد رصد خبراء الاقتصاد حول العالم تمدداً في هذه الظاهرة، واعتبر البعض أنها ستكون أبرز محطات التهديد للاقتصادات العالمية -بمختلف مستوياتها- خلال العام الحالي، ولربما ستواجه مخاطر جمةً على امتداد الساحة العالمية، قد تنجم عن أساليب أو أدوات معالجة هذه المستويات العالية للتضخم، وخاصة في تلك البلدان التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي برمته، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وبعض الدول الأوروبية على وجه التحديد.

من المنظور الاقتصادي للوضع الراهن، على صعيد الاقتصادات العالمية مالياً واقتصادياً، تكمن الخطورة بشكل رئيسي في تداخل أدوات معالجة التضخم مع الآليات المولدة له، ومع آثاره السلبية، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، تأتي تلك الخطورة أيضاً من مخاوف الارتدادات الاقتصادية لأية إجراءات قد تتخذها البنوك الكبرى في العالم، بهدف الحد من التضخم، وخاصة البنك "الاحتياطي الفيدرالي" الأمريكي، على الاقتصادات في الدول الناشئة والمتخلفة، التي تعاني أصلاً من معدلات تضخم مرتفعة ناجمة أحياناً عن:

- سوء إدارة الاقتصاد الوطني في تلك البلدان، وآليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ضرورات تطبيق السياسات التوسعية داخل اقتصاداتها، لأسباب تتعلق بزيادة الاستثمارات، وتحسين المستويات المعيشية.
- مآلات آليات الحكم، وأدوات السلطة السياسية في تلك البلدان. ومدى استحوادها على مقدرات البلاد، لصالح فئة معينة، على حساب التطوير، وتحديث الاقتصاد الوطني.
- الظروف السياسية، وحالة عدم الاستقرار الأمني في العديد من هذه البلدان، والتي تنجم عنها عادة اهتزازات في قيمة العملة المحلية، وتراجع في سعر صرفها، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة.

إذاً، وبالنظر لمجريات الأحداث داخل الاقتصادات العالمية -وخاصة الكبرى منها- يبدو أن المشهد لن يخلو من مخاوف وتهديدات قادمة، خاصة إذا ما عرفنا أن معدلات التضخم آخذة في الارتفاع داخل الاقتصاد الأمريكي، وباقي الاقتصادات المتقدمة، ذات التأثير القوي على اقتصادات الدول الأخرى في العالم، زاد من خطورة هذا الأمر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بكل ما تحمله من آثار خطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصادات الدول الفقيرة بشكل خاص. وبذلك فإن معدلات التضخم العالية التي قد تتجه نحو الأعلى بالنتيجة، ستعكس في صورة تراجع القوة الشرائية للأفراد، وارتفاعاً في مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالية، وزيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة في مؤشر أسعار المنتجين أيضاً. وهذه الانعكاسات حال استمرارها، ستحدث اختلالات بنيوية، قد تحفز على تنشيط مسببات ارتفاع التضخم، وخاصة إذا ما وصلت الحالة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية المجتمعية إلى التنبؤ بقدوم مستويات عالية من التضخم وبناء الخطط المستقبلية، واتخاذ الإجراءات بناءً على تلك التنبؤات، مما سيساهم في ترسيخ التضخم، وتكوين محفزات ذاتية له داخل الاقتصاد.

مشكلة الدراسة

بالرغم من سيطرة المنظومة الرأسمالية على مفاصل الاقتصاد العالمي، والتحالفات التي تظهرها الأطراف الرئيسية لهذه المنظومة هنا وهناك، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع هو عملية تناقض مصالح، واختلاف في الآليات والأدوات، التي تستخدمها مختلف الدول لتحقيق مآربها. الأمر الذي ينجم عنه العديد من الآثار المختلفة على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تطرح على شكل التساؤلات التالية:

- مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم في اقتصادات الدول الكبرى، لماذا لا يتم اتخاذ السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالسيطرة عليها حتى الآن؟
- هل ستعكس الآثار السلبية للتضخم في الاقتصادات العالمية بدرجة كبرى على اقتصادات الدول الناشئة والمتخلفة؟
- هل ستمتد ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي لفترة طويلة أم لا؟

أهمية الدراسة

لا شك أن العالم أصبح قرية صغيرة، نتيجة التطورات الإلكترونية، والتقنية الهائلة، والتي انعكست على العديد من مناحي الحياة الاقتصادية لمختلف بلدان العالم، لدرجة بات معها تداخل الأحداث

داخل الاقتصادات العالمية شيء مألوف بالنسبة للدول. فقد تُحدث أية إجراءات أو سياسات اقتصادية تتخذها الدول القوية - اقتصادياً - كالولايات المتحدة، ارتدادات قوية داخل اقتصادات الدول الأخرى، الناشئة منها أو المتخلفة، وخاصة تلك المرتبطة بعلاقات اقتصادية قوية معها.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، كونها ستبحث في ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم في اقتصادات الدول الكبرى، بعد جائحة كورونا، وفي إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما يمكن أن تتركه من آثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد العالمي برمته، واقتصادات الدول الأخرى بشكل منفصل. إضافة إلى إظهار التحديات التي تواجه السلطات النقدية والمالية داخل الاقتصادات القوية، أثناء محاولتها للسيطرة على ارتفاع التضخم، وكبح الآثار التي قد تتركها هذه التحديات، سواءً على صعيد اقتصاداتها المحلية، أو على الصعيد الاقتصادي العالمي.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة، من خلال البحث والتحليل، إلى تبيان الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي، بعد انحسار موجة فيروس كوفيد ١٩، وما هي الآثار التي تركتها على الاقتصادات المحلية خصوصاً، وعلى الاقتصاد العالمي عموماً.

إضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة أيضاً إلى توضيح الآثار والانعكاسات، التي تتركها هذه الظاهرة على الاقتصادات الناشئة في المنطقة، كما ستتطرق إلى تبيان بعض تلك الانعكاسات على اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا، وعلى القدرات الشرائية للمستهلكين فيها.

فرضيات الدراسة

- ظاهرة التضخم الحالي نجمت -بالدرجة الأولى - عن عدم قدرة العرض على مجازاة الطلب العالمي بعد انحسار موجة كورونا.
- ظاهرة التضخم العالمي الحالية قد تستمر لفترة طويلة نسبياً.
- الآليات والأدوات المطروحة لكبح جماح التضخم الحالي، ستتعاكس آثارها على العديد من اقتصادات الدول الأخرى.
- الاقتصاد المحلي لمناطق شمال وشرق سوريا، لن تطاله تأثيرات قوية للتضخم العالمي.

محتويات الدراسة

تمهيد

الفصل الأول - التضخم الاقتصادي (المفهوم - الأسباب - الآثار، وطرق العلاج).

أولاً - مفهوم وتعريف التضخم.

ثانياً - أسباب التضخم.

ثالثاً - آثار التضخم.

الفصل الثاني - أسباب ظاهرة التضخم الحالي في الاقتصاد العالمي وآثاره

أولاً - أسباب التضخم الحالي في الاقتصادات العالمية.

ثانياً - آثار التضخم الحالي على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث - الانعكاسات والآثار على اقتصادات الدول الأخرى.

أولاً - الآثار الاقتصادية للتضخم على اقتصادات الدول الناشئة والفقيرة.

ثانياً - الانعكاسات على مناطق شمال وشرق سوريا.

النتائج.

خاتمة.

• تمهيد

لا تقتصر الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد ومؤشراته فقط، بل غالباً ما تطال الحياة الاجتماعية، وحتى السياسية داخل البلدان، كونه (أي التضخم) يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين، ويؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الحياة المعيشية، والتوزيع العشوائي للدخل والثروة، لصالح الأغنياء على حساب تزايد نسب الفقر، وتراجع مستويات الدخل لدى الطبقات المتوسطة والفقيرة.

من هنا، فإن ظاهرة التضخم إذا ما نشأت داخل اقتصاد ما، فهي تحظى عادة باهتمام السلطات السياسية والاقتصادية معاً، إضافة إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، لدرء آثارها السلبية، وتخفيفها ما أمكن. وحيث ارتفعت معدلاته داخل الاقتصادات المتقدمة، منذ بداية عام ٢٠٢١، فإن التضخم بات يقض مضاجع المسؤولين، داخل الحقلين الاقتصادي والسياسي، لما قد يسببه من اختلالات في البنى المالية والنقدية، وما سيتركه من آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة.

يشير معظم خبراء الاقتصاد حول العالم، إلى أن الوضع الراهن للتضخم، الذي يجتاح الاقتصاد العالمي، لن يكون مديداً لدرجة أن يصبح قادراً على خلق حالة من الكساد في الاقتصاد العالمي، على شاكلة ذلك الكساد الذي حصل في سبعينيات القرن الماضي؛ كما يؤكدون على أن كبرى البنوك المركزية العالمية، تملك من الأدوات المالية والنقدية، ما يجعلها قادرة -بصورة أو بأخرى - على السيطرة على معدلات التضخم، وكبحها.

ولكن ما يثير المخاوف الحقيقية، من حدوث اختلالات بنيوية داخل الاقتصاد العالمي، ناجمة عن استمرار هذه المعدلات في الارتفاع، وما يتركه من آثار سلبية على اقتصادات الدول الكبرى، وبالتالي على معظم دول العالم، هو أن هذه المعدلات آخذة في الارتفاع، منذ بداية العام الفائت، وما تزال مستمرة حتى الآن، بل زادت وتيرتها في الربعين الثاني والثالث من العام نفسه، فلماذا لم يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بكبح جماح التضخم والسيطرة عليه؟

الجواب ببساطة، هو في تداخل العديد من العوامل في بوتقة السيطرة على معدلات التضخم، وقد تحدث بعضها ارتدادات سلبية أكبر على مستويات متعددة، أو قد تنعكس على صُعد اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية معينة في حالات أخرى. هذه هي صورة المشهد الاقتصادي الحالي، فهل سيستمر لمدة طويلة؟

في الدراسة الحالية سيتم التركيز على مسببات التضخم، الذي يجتاح الاقتصاد العالمي، والآثار التي قد يتركها على بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى انعكاساته على اقتصادات الدول الأقل تطوراً، وما هي الفرص الممكنة للسيطرة عليه؟

ولكن، بداية سنخوض في مفهوم التضخم، وأسبابه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، التي يتركها عادة على الاقتصاد، وطرق، وأدوات العلاج المعتمدة، وفق المنطق الاقتصادي المعهود.

الفصل الأول - التضخم الاقتصادي (المفهوم - الأسباب - الآثار، وطرق العلاج)

يُعدُّ التضخم أحد أخطر الأمراض الاقتصادية في معظم الاقتصادات الوطنية، ولمختلف البلدان، على اختلاف درجات تطورها، وهيكلها الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، ما أن تظهر أعراضه داخل اقتصاد ما، حتى تسارع الجهات الرسمية المسؤولة عن الوضع الاقتصادي للبلد المعني، بتبني إجراءات اقتصادية معينة، تتناول الشروع في تطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية، لكبح جماح معدلات التضخم، التي إذا ما تركت دون علاج، فقد تتسبب باختلالات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني، وتضرب العديد من مؤشراتته الرئيسية.

أولاً - مفهوم وتعريف التضخم

لا يختلف الاقتصاديون كثيراً على مفهوم التضخم أو تعريفه، بقدر اختلافهم على أساليب معالجته أو ضرورته في بعض الأحيان اقتصادياً، لتشجيع الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

١- مفهوم التضخم

يُشغَل "معدل التضخم" الكثير من وقت الاقتصاديين في أي بلد كان، كون ارتفاع هذا المؤشر يترك آثاراً غير محمودة على مختلف الجوانب والسياسات الاقتصادية، سواءً على صعيد الاقتصاد الجزئي وجوانبه المتعددة، أو على صعيد الاقتصاد الكلي ومؤشراتته في سياق الاستثمار، والاستهلاك، وسعر الصرف، ومستوى الصادرات، وغيرهم.

لذلك، يمكن القول بأن التضخم وآثاره لا يقتصر على جانب محدد من الاقتصاد الوطني، بل إن ارتفاع معدله يعدّ قضية هامة، تشغل صانعي السياسة الاقتصادية، كون التضخم يترك آثاراً سلبية على مختلف القطاعات وفروع الاقتصاد الوطني من جهة، وضرورة قيامهم بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، التي تأخذ بالارتفاع، وتلحق أضراراً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية في البلد المعني من جهة أخرى.

إذاً، لا يقتصر مفهوم التضخم على ارتفاع مستويات الأسعار، ولو أنه الصورة الحقيقية له، بل يتجاوز ذلك، بإحداث حالة من التخلخل البنوي داخل الاقتصاد الوطني، إذا ما ترك بدون معالجة، قد تكون له عواقب وخيمة على البلاد، ومواطنيه.

التغير الرئيسي الذي يحدث بعد ارتفاع معدل التضخم، هو تغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي يزداد مع كل زيادة في معدل التضخم، وهو يعكس تراجع قدرة الأفراد على تأمين نفس كمية السلع والمواد، التي كان بمقدورهم تأمينها قبل ارتفاع معدل التضخم.

بقي أن نذكر، أن للتضخم أنواع عديدة، فهناك التضخم الزاحف أو المعتدل، والتضخم المتسارع، والتضخم الجامح، التضخم المستورد، التضخم بدفع الطلب، التضخم بدفع ارتفاع تكاليف الإنتاج.

٢- تعريف التضخم

لا يوجد اختلاف كبير - من الناحية النظرية - في إعطاء الاقتصاديين تعريفاً للتضخم، بل تدور معظم التعريفات حول ارتفاعات مستمرة في مستويات الأسعار، أو زيادة في مستويات الطلب الكلي عن العرض الكلي. وبالاستناد إلى ذلك، يمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات، الناجم عن الفائض في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي، والذي ينتج أثرين رئيسيين، الأول: نقدي، يتمثل في تراجع قيمة العملة المحلية، والثاني: مالي، يتمثل في تراجع القدرات الشرائية لدى الأفراد.

من خلال التعريف السابق، يمكننا أن نقف على عدة جوانب رئيسية في مسألة التضخم، وهي:

- أن التضخم يعكس حالة ارتفاع عامة في مستويات الأسعار. وهذا يعني أن هذا الارتفاع لا يقتصر على قطاعات محددة أو سلعاً وخدمات بعينها، بل تشمل جميع السلع والخدمات، وفي جميع القطاعات داخل الاقتصاد.
- إن التضخم هو ارتفاع مستمر في مستويات الأسعار، وليست حالة اقتصادية مؤقتة تنتهي بانتهاء المسبب الرئيسي لها.
- بالدرجة الأولى، يشعر بآثار التضخم السلبية، الشريحة ذات الدخل المحدودة، لأنها ستفقد أجزاءً متلاحقة من قدراتها الشرائية، نتيجة ارتفاع الأسعار المستمر أو انخفاض قيمة العملة المحلية.
- يترك التضخم أثراً مباشراً على سعر صرف العملة المحلية، حيث تفقد نسباً متلاحقة أيضاً من قيمتها، وبالتالي تنخفض قوتها الشرائية، مما يؤثر على قدرات المستهلكين الشرائية، ويدفع باتجاه إضعاف إمكاناتهم في تأمين قوتهم اليومي، وخاصة الشرائح ذوات الدخل المنخفضة أصلاً.

ثانياً - أسباب التضخم

يعكس ظهور التضخم، وارتفاع معدله، داخل اقتصاد ما، حدوث مجموعة من الضغوطات التضخمية، التي تدفع به نحو الأعلى. وهذه الضغوطات قد تشمل ضغوطات تدفع بالطلب الكلي نحو تجاوز مستوى الاستخدام الكامل، أو ضغوطات تقيد العرض الكلي، وتبقيه دون مستوى الاستخدام الكامل. وفي الحالتين يتم تحفيز التضخم، وتبدأ آلياته بالعمل داخل مفاصل الاقتصاد الوطني، وسرعان ما تظهر آثاره على القطاعات الاستهلاكية بالدرجة الأولى، لتنتقل إلى القطاعات الإنتاجية، فترتفع الأسعار في جميع القطاعات وبشكل مستمر.

لذلك، يمكن تقسيم أسباب، أو محفزات التضخم إلى قسمين:

١- أسباب تتعلق بجانب الطلب

لا جدال في أن ارتفاع مستويات الطلب عن العرض الكلي من السلع والخدمات يحفز على التضخم، وتقف وراء ذلك العديد من الأسباب، التي تدفع بالطلب نحو الزيادة، يمكن توصيفها اقتصادياً بالسياسات التوسعية، وهي:

أ- ارتفاع الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري.

ب- التوسع في منح الائتمان من قبل المصارف.

ت- إصدارات نقدية جديدة بدون تغطية لا إنتاجية ولا من العملات الصعبة.

ث- انخفاض معدلات الفائدة، ومعدلات الضرائب.

إن جميع الأسباب المذكورة أعلاه، تدفع بالطلب الكلي نحو الزيادة، وبالتالي تتشكل محفزات التضخم داخل الاقتصاد، وفي حال كان الجهاز الإنتاجي غير قادر على تلبية هذه الزيادة في الطلب، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في مستويات الأسعار، ويبدأ التضخم.

٢- أسباب تتعلق بجانب العرض

قد يقود تخلف العرض الكلي عن تلبية احتياجات الأسواق المختلفة إلى حدوث محفزات للتضخم داخل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يتسبب بارتفاع في مستويات الأسعار، وحدوث التضخم.

من الأسباب التي تتعلق بجانب العرض نذكر:

- أ- عدم مرونة أو عجز الجهاز الإنتاجي عن زيادة حجم العرض الكلي.
- ب- ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج، أو قلة توافرها.
- ت- عدم توفر رؤوس الأموال الثابتة، وقلة الأصول الإنتاجية.
- ث- ضعف مستويات الاستثمار، بسبب عدم توفر رؤوس الأموال، وارتفاع معدلات الفائدة والضرائب.
- ج- اتباع سياسات مصرفية تقيّد من منح الائتمان، والتسهيلات المصرفية، وخاصة المتعلقة بفتح الاعتمادات المصرفية.
- ح- مشاكل مختلفة قد تتعلق بسلاسل التوريد، وعمليات إيصال السلع والمنتجات إلى منافذ البيع والتوزيع.

ثالثاً- آثار التضخم

ذكرنا في معرض حديثنا عن مفهوم التضخم أن له أثرين رئيسيين، أحدهما مالي، يتعلق بتراجع القدرات الشرائية للأفراد، والثاني نقدي، يتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية. إن هذين الأثرين يتركان بصماتهما بقوة داخل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وداخل الوحدات الإنتاجية فيه، كما يطالان الحياة الاجتماعية، ليحدثا فيها هزات متلاحقة، ما لم تسارع السلطات الاقتصادية إلى القيام بإجراءات الحد من جماح التضخم، وإلا فإنه يتزايد ككرة الثلج، نتيجة الارتدادات النفسية لدى الأفراد والمنظمات الاقتصادية، فكل منها لا شك أنه سيتخذ تدابير الخاصة للحفاظ على قيمة ممتلكاته وأصوله من الانخفاض، الذي قد يصل لحد الانهيار في فترات متقدمة من التضخم.

وفيما يلي، سنقف عند بعض أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، والتي يمكن إيجازها كالتالي:

١- الآثار الاقتصادية للتضخم

يترك التضخم آثاراً اقتصادية خطيرة على جميع القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، وإذا ما تُرك دون معالجة، فإنه سيحدث اختلالات هيكلية، يمكن أن تسير بالاقتصاد المعني نحو الهاوية. ومن أهم آثار التضخم الاقتصادية يمكننا أن نذكر ما يلي:

أ- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية

تعرف القوة الشرائية للعملة، بأنها "كمية السلع والخدمات، التي يمكن شراؤها بوحدة النقد". وفي حال حدوث التضخم، تفقد العملة المحلية جزءاً من قوتها الشرائية، فتتخفص كمية السلع والخدمات التي كان يمكن الحصول عليها بنفس وحدة النقد، مما يؤدي إلى بداية فقدان الثقة بالعملة المحلية، لتفقد معها واحدة من أهم وظائفها كمخزن لحفظ الثروة، فيبدأ الأفراد بتحويل مدخراتهم إلى عملات أخرى أكثر ثباتاً من العملة المحلية، أو شراء العقارات أو المعادن الثمينة، كوسائل يستخدمها هؤلاء لحفظ الثروة.

ب- انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين

لعل من أخطر آثار التضخم زيادة الأعباء المالية لدى المستهلكين، وخاصة ذوي الدخل المحدودة، فمع زيادة معدل التضخم ترتفع أسعار السلع والخدمات لدرجة يصبح معها أصحاب الدخل المحدودة غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية بنفس كمية دخولهم السابقة، خاصة وأن هؤلاء يخصصون الجزء الأكبر من هذه الدخل أساساً -نتيجة قلتها- لشراء السلع والمنتجات الغذائية، ومع اشتداد التضخم، تزداد أعباؤهم المالية أكثر فأكثر، فيحدر الكثير منهم إلى حدود خط الفقر أو ما دونه، بسبب عجزهم عن تأمين مستلزمات حياتهم اليومية.

ج- انخفاض القدرة على الادخار

يشكل الادخار الرافعة المالية الرئيسية للاستثمار، ومع حدوث التضخم يبدأ الأفراد ومعهم الحكومات ومنظمات الأعمال بتخصيص الجزء الأكبر من موازنتهم للإنفاق الاستهلاكي أو الجاري، وبالتالي تتخفص القدرة على الادخار لدى تلك الوحدات الاقتصادية، مما يترك أثراً مباشرة على تراجع حجم الاستثمار، سواءً من جهة عدم تأسيس مشاريع جديدة، أو عدم التوسع في المشاريع القائمة، الأمر الذي يقلل من فرص العمل والتوظيف، ويؤثر بالتالي على مستويات الدخل الكلية داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي يقلل من القدرات الشرائية لدى المستهلكين، ويصعب عليهم فرص الحصول على احتياجاتهم الأساسية على أقل تقدير.

د- أثر التضخم على الإنفاق العام

لا شك أن التضخم يترك أثراً خطيرة أيضاً على الموازنة العامة للبلاد المعني. حيث تضعف قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها العام بشقيه الجاري والاستثماري، لأن ارتفاع معدلات التضخم يبتلع

القدرة المالية للإيرادات الحكومية، التي تذهب إلى الإنفاق العام. مما قد يدفع الحكومة إلى اللجوء إلى سياسات مالية أو نقدية، كالتمويل بالعجز (الاستدانة من المصرف المركزي)، أو إصدار كميات جديدة من النقد بدون تغطية، الأمر الذي يخلق محفزات ذاتية جديدة لتزايد معدل التضخم، ودفعه باتجاه الأعلى، وبالتالي إحداث اختلالات بنيوية داخل القطاع الحكومي، وفي الأسواق عامة، تتجم عن تزايد كميات النقد المعروضة للتداول، والمقترنة بعجز المؤسسات الإنتاجية عن زيادة كميات المعروض من السلع والمنتجات داخل الاقتصاد الوطني. خاصة وأن معظم الإنفاق الحكومي سيتم توجيهه حينها إلى الشق الاستهلاكي، مما يرفع من مستويات الطلب، ويدفع بالتالي معدل التضخم نحو الزيادة مرة أخرى.

هـ- التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية

نتيجة لزيادة نسبة الدخل المخصص لشراء السلع الاستهلاكية بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، فقد يلجأ المستثمرون إلى القطاعات الاستهلاكية لسد الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية، لأن هذه القطاعات ستحقق لهم أرباحاً أعلى لا محال، فتقل رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار في القطاعات الأساسية، الأمر الذي يُضعف من البنية الإنتاجية والاقتصادية للاقتصاد المحلي، ويزيد من اعتماد البلد على السلع المستوردة، التي قد تكون أرخص من تلك المنتجة داخل البلد. لأن التضخم يرفع من تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار المنتجات.

هذا الأمر كفيل بإحداث اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني، تتخفف معها نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وينخفض معها الناتج المحلي ذاته، فينشط قطاع التجارة والخدمات، على حساب تراجع نشاط قطاعات الصناعة والزراعة، فتحدث تغيرات هيكلية داخل الاقتصاد، تساهم من جديد في تكوين دوافع ذاتية لتنشيط التضخم، والدفع به نحو الأعلى.

و- الأثر على ميزان المدفوعات

يعدّ ميزان المدفوعات مرآة للاقتصاد الوطني، من حيث إظهار قدراته الإنتاجية، وقوة بنيته الاقتصادية؛ وهنا يمكن للتضخم أن يترك آثاراً سلبية واضحة عليه، حيث تزداد كمية المستوردات على حساب تراجع كمية الصادرات، نتيجة تراجع القدرة الإنتاجية والاستثمارية داخل الاقتصاد الوطني بسبب التضخم، مما يتسبب بحدوث عجز في الميزان التجاري، الذي ينتقل بدوره إلى ميزان مدفوعات البلد. إضافة إلى أن التضخم سيقيد من دخول رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة إلى البلد، بسبب عدم الاستقرار المالي، وتذبذب أسعار الصرف، إضافة إلى أن

الحكومة يمكن أن تفرض قيوداً على مسألة تحويل الأرباح أو الأموال إلى خارج البلد. على الجانب الآخر، سيدفع التضخم برؤوس الأموال إلى الهروب من الداخل، والبحث عن وجهة أخرى، وأماكن أكثر استقراراً للاستثمار فيها. كل ذلك سيتسبب بعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي سيظهر عجز الاقتصاد الوطني عن حل مشكلاته، وتقليل حجم الصعوبات التي تواجهه نتيجة التضخم.

ز- الأثر على الجهاز المصرفي

تتعرض المصارف، في ظل معدلات تضخم مرتفعة تزيد عن معدلات الفائدة، إلى مخاطر حقيقية قد تصل إلى درجة التعسر المالي لديها، مما يضعف قدرتها على القيام بوظائفها الرئيسية، وخاصة تمويل الاستثمار، وتقديم القروض للمستثمرين وأصحاب المشاريع، الأمر الذي يضعف من نسبة الاستثمار، وبالتالي التوظيف والعمل داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تراجع في أعداد المشروعات الإنتاجية، بسبب تحجيم قدرات المستثمرين، وعدم تلقيهم الدعم اللازم من الجهاز المصرفي، مما سيضعف من البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة التوجه نحو اعتماده على المستوردات الخارجية، وفي ظل عدم توفر الكميات الكافية من العملات الصعبة، التي يجب أن يتم تمويل المستوردات بها، ستضطر الحكومة إلى الاستدانة من الخارج، وبالتالي تصبح رهينة لسياسات المنظمات المالية الدولية، أو تابعة للدول التي تقبل تقديم الأموال اللازمة لها.

النقطة الأخرى التي قد تُحدث تعسر مالي لدى المصارف، هي أن قيمة أقساط القروض التي ستحصلها من عملائها ستتخفيض نتيجة التضخم، مما سيسبب لها خسارات متلاحقة تزيد من صعوباتها المالية، وتحد من قدرتها على تقديم القروض مرة أخرى، أو المساهمة في إقامة مشاريع واستثمارات جديدة داخل الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك، وفي ظل ارتفاع معدل التضخم، يحجم الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك، لعدة أسباب، منها ما يتعلق بانخفاض قيمتها مستقبلاً، ومنها ما يتعلق بمخاوف من إجراءات حكومية قد تشكل صعوبات أمام سحب هذه الأموال، من حيث الكمية والتوقيت التي يريدها أصحابها. كل ذلك سيدفع من قدرات المصارف، وتصيب الجهاز المصرفي بشلل مالي ستدفع بعضها إلى الإغلاق أو مغادرة البلد إذا كانت فروعاً لبنوك خارجية، وستدفع بعضها الآخر إلى اتباع أساليب واستخدام أدوات تؤمن لها القدرة على الاستمرار، حتى وإن كانت تلك الأدوات أو

الإجراءات غير مفيدة على صعيد الاقتصاد الوطني، مما سيلحق به أضراراً جديدة تزيد من التحديات والصعوبات فيه.

٢- الآثار الاجتماعية للتضخم

كلما زادت الآثار السلبية الاقتصادية الناجمة عن التضخم، كلما انعكست آثاراً اجتماعية داخل البلد المعني. فمن الطبيعي أن تزداد حدة الفقر، والأعباء المالية خاصة على الأفراد المستهلكين، وأصحاب الدخول المحدودة، إذا علمنا أن التضخم يزيد من مستويات تدفق الأموال والثروة تجاه الأغنياء على حساب الفقراء، الأمر الذي سيزيد آثاراً اجتماعية خطيرة، تتمثل فيما يلي:

أ- تزايد أعداد الفقراء، وانحدار نسبة عالية من الطبقة المتوسطة إلى المستويات الدنيا، نتيجة صعوبات تأمين المستلزمات الرئيسية، والتراجع الكبير في القوة الشرائية للدخل الذي يحصلون عليه.

ب- تزايد أحزمة الفقر حول المدن، وزيادة نسبة العشوائيات السكنية فيها، بكل ما تشكله هذه الأحزمة والعشوائيات من بيئات لزيادة نسب الجريمة، وانتشار المخدرات، وبالتالي الابتعاد عن التعليم، والعمل الإنتاجي.

ت- تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وبالتالي تزايد معدلات البطالة، وخاصة لدى فئة الشباب، مما يقتل فيهم روح المبادرة، ويدفعهم إما نحو الهجرة، أو القيام بأعمال غير مشروعة، تضر بالاقتصاد الوطني وبالمجتمع معاً، كالتهرب، وتجارة المخدرات، وحتى القيام بعمليات السطو والنصب على الآخرين.

ث- قد تخلق مثل هذه الأجواء الفقيرة، ومغلقة الأفق، والشباب ممن فقدوا الأمل في المستقبل، بيئة ملائمة لإنتاج الفكر الإرهابي المتطرف، والتحاق الكثير من هؤلاء الناس بالجماعات الإرهابية، والقيام بأعمال خطيرة.

ج- التفتت الأسري، وانغماس الشباب في أجواء غير اعتيادية، نتيجة عدم القدرة على تأمين المستلزمات الرئيسية لحياة الأسرة. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من أرباب هذه الأسر قد تدفع بأبنائها الصغار نحو سوق العمل، مع كل ما سيقترتب على ذلك من تسرب من المدارس، والابتعاد عن التعليم، والمزيد من الصعوبات مستقبلاً، بشأن تكوين أسرة، والبيئة التي ستعيش فيها.

الفصل الثاني -أسباب ظاهرة التضخم الحالي في الاقتصاد العالمي وآثاره

دخل العالم خلال الفترة الحالية إلى حقل التضخم المليء بالألغام، والذي يمكن أن يحدث انفجارات في كل الاتجاهات، ما لم يتم التوصل إلى تفاهات واتفاقات بين الاقتصاديين من جهة، وبين السياسيين من جهة ثانية. ف للمرة الأولى منذ ٣٠ عاماً أصبح التضخم القضية السياسية البارزة^١.

ويشهد الاقتصاد العالمي موجة جديدة من التضخم، سرّت في الاقتصادات القوية التي سيكون لها ارتدادات قوية -ولا شك -على معظم اقتصادات دول العالم. فقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية -وهو الاقتصاد الأكبر في العالم -ارتفاعاً في معدلات التضخم، لم يشهد لها مثيلاً خلال العشر سنوات الماضية، تجاوزت معدل ٦% على أساس سنوي، كما وصل التضخم في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي ٤.١% في أكتوبر تشرين الأول من العام الماضي، أما في روسيا فتجاوزت ٧.٧٨% مقارنة بالعام ٢٠٢٠، في حين تجاوز في تركيا حاجز ٢٠%.

وتشير الكثير من التقارير الاقتصادية حول العالم بأن مؤشرات أسعار الإنتاج وأسعار المستهلكين تشهد ارتفاعات مستمرة. فقد أشارت تقارير رسمية صينية، أن "مؤشر سعر الإنتاج، الذي يستخدم لقياس كلفة البضائع، التي تباع للشركات، شهد ارتفاعاً بنسبة ١٠.٧%^٢ خلال الشهر التاسع من العام ٢٠٢١.

اللوحة التالية توضح تسارع معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي:

^١ - راندي كروسزير، التضخم: هل علينا أن نقلق الآن - تحليل في صحيفة فاينانشيال تايمز-موقع مصر اوي - [/https://www.masrawy.com](https://www.masrawy.com) ٢٠٢١/١١/٢١

^٢ - الجزيرة نت، التضخم يضرب أميركا وكافة أنحاء العالم.. هل يستمر في التفاقم؟ ٢٠٢١/١٠/٢٠ [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

الأقوى منذ 2008

تسارع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 4.1% في شهر أكتوبر



Bloomberg

المصدر: مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي

أولاً - أسباب التضخم الحالي في الاقتصادات العالمية

لن يلقى المتابع للقضايا الاقتصادية العناء الطويل لمعرفة أسباب ظاهرة التضخم الحالية التي تجتاح الاقتصاد العالمي. تقسم هذه الأسباب إلى قسمين: الأول، أسباب مباشرة، تتعلق بالسياسات والإجراءات الاقتصادية في كل دولة على حدة. والقسم الثاني: يتعلق بالأزمة البنوية داخل النظام الرأسمالي العالمي، وطريق سيره، في سعي كبرى شركاته المستمر نحو تحقيق المزيد من الأرباح.

١- الأسباب البنوية للتضخم الحالي

لا يمكننا فصل مسار الواقع الحالي للتضخم الذي تعيشه الاقتصادات العالمية -والتي يمكن وصفها بالأزمة - عن الأزمة المالية التي عصفت بالنظام العالمي قبل عشر سنوات. والتي جاءت نتيجة السياسات الليبرالية، التي تبنتها الدول الرأسمالية بداية الثمانينات من القرن المنصرم. والتي كان لها بالغ الأثر في توسع الرأسمال الاحتكاري، وسطوته على السياسة والاقتصاد والبنى الثقافية والاجتماعية.

يشير "تسو أندونغ"^٣ في مقال نشره في غلوبال تايم، بأن الرأسمال الاحتكاري ألغى الحواجز الاجتماعية، وسهل الإنتاج، والتبادل، والتوزيع، والاستهلاك؛ وأعاد تشكيل العالم، بما يتلاءم مع طبيعته، وأن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية كانت من نتائج التناقض بين الاحتكارات وإلغاء الحواجز"^٤. من هنا يمكننا التركيز على بعض العوامل البنوية في تحفيز التضخم والتي قد تكون سبباً في تشكيل الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد العالمي حالياً:

- تُعدُّ سياسات الرأسمالية الريعية، التي تضمن استمرار آليات إعادة إنتاج الهيمنة والنفوذ الاحتكاري للشركات الكبرى على الواقعين السياسي والاقتصادي، تعد واحدة من مسببات التضخم. وذلك من خلال سحب جزء من القيمة الفائضة المتشكلة أثناء خلق القيمة، عن طريق استغلال القوة العاملة، كما يشير لذلك ماركس، حيث "يمتلك أصحاب الأصول غير المنتجة الاحتكاريين القدرة على منع اندماج فائض القيمة مع العملية التنافسية لتدفقات رأس المال"^٥ بمعنى يتم تقليل الأموال الموجهة للاستثمار في الأصول المنتجة، الأمر الذي يؤثر على العرض والتوظيف، ويزيد من رؤوس الأموال في القطاعات غير المنتجة، مما يزيد من مستوى الطلب الكلي، مقابل انخفاض مستويات العرض.

- السعي المستمر للشركات الاحتكارية الكبرى لتحقيق المزيد من الأرباح، جعلها تدفع بالمزيد من الاقتصادات الكبرى نحو الاعتماد على ما يسمى بـ "الأموال"، بمعنى الاعتماد بشكل كبير على القطاع المالي، وعملياته المختلفة في تمويل الاقتصاد، والتي مكّنت القطاعات الاحتكارية من تحقيق المزيد من الأرباح، التي يمكن القول عنها بأنها وهمية، وتسببت بخلق أزمات مالية لم تقتصر على الجهاز المصرفي الائتماني، بل امتدت إلى معظم القطاعات الاقتصادية، وحتى إلى خارج الحدود، نتيجة التشابكات المالية القوية على الصعيد العالمي.

كان من أهم نتائجه تراجع في نمو الإنتاجية كنتيجة مباشرة لضعف الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية، في مقابل تزايد الأهمية النسبية، للقطاع المالي والقطاعات الريعية الاحتكارية في تكوين الناتج المحلي، وهي في غالب الأحيان تكون عبارة عن فقاعات، سواءً تعلق الأمر بالفائدة، أو بالريع، كفقاعة العقارات مثلاً.

^٣ عميد مشارك في الكلية الماركسية في جامعة تسينغهاوا

^٤ تشو أندونغ، الرأسمالية تواجه أزمة بنوية - موقع الأخبار ٢٠٢٠/٣/٢ <https://al-akhbar.com>

^٥ مايكل روبرتس، اقتصاد ريعي - مقال في موقع الأخبار ٢٠١٩/١٠/١٤ - نقلاً عن مقال مطول للكاتب الاقتصادي المعروف مارتن وولف المنشور في صحيفة فايننشال تايمز <https://al-akhbar.com/issues/277745>

- ازدياد التفاوت الطبقي، نتيجة تركيز السوق، ورأس المال، وارتفاع الأرباح الاحتكارية، وخاصة في الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات، المتخصصة في التكنولوجيا وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. نجم عن ذلك زيادة في كميات الأموال المتدفقة ضمن الحسابات البنكية، وبالتالي زيادة في حجم الطلب الكلي، يترافق ذلك مع ضعف النمو الاقتصادي، الذي ينعكس -ولا شك- ضعفاً في الاستثمار، وبالتالي في الربحية العامة لرأس المال، وهذا ما دفع "مارتن وولف" إلى القول إن "القوة الاحتكارية هي التي تبقي نمو الاستثمار منخفضاً وليس انخفاض الربحية العامة"⁶ مما يقوّض من قدرة المنتجين على مجارة الطلب، ويتسبب بحدوث التضخم.

- جوهر النظام الرأسمالي الحالي يتمثل في سيطرة كبرى الاحتكارات العالمية، وليس كما يروج له من خلال منابره الإعلامية الضخمة، بأنه يعتمد على السياسات "النيوليبرالية المعولمة"، وهذه الاحتكارات ذات صبغة مالية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يفهم منه أن أولوية الهيمنة الاقتصادية والنفوذ باتت تتركز في مسألة إعادة توزيع الأرباح، والمزيد من الأرباح المتأتاة من المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

وبذلك، فإنه دائماً ما كان خلال العقدين الماضيين يتم التركيز على الاستثمارات المالية، التي لا تقتصر على التوظيف الرأسمالي في المصارف والبنوك وشركات التأمين، بل يتعدى ذلك إلى الجماعات الاحتكارية نفسها، العاملة في الإنتاج الصناعي وقطاع النقل والخدمات، وهذا الواقع لا يسمح بنمو البنية الإنتاجية إلا بنسب ضعيفة، لأنه يتم سحب نسب عالية من الربح، أو من القيم الفائضة المتحققة، ليتم إعادة توزيعها على أطراف رأس المال الاحتكاري، بدلاً من أن يتم إعادة توظيفه لتقوية البنية الإنتاجية وزيادة الاستثمارات والتوظيف، وبالتالي يتم توزيع الثروة بشكل مباشر لصالح الأغنياء من جديد، فيزدادون ثراءً، ويرفعون من مستوى وحجم الطلب الكلي في السوق، مقابل ضعف الإنتاج ومعدلات نمو بائسة، تُدخل البلد المعني في أزمة ركود تضخمي، فتزداد معدلات التضخم، ويفقد الفقراء معها قدرتهم على تأمين حياة لائقة لهم ولأسرهم.

إذاً، يمكننا التأكيد على أن آليات التطور الرأسمالي -كعملية تاريخية- تقود بلا شك إلى حدوث أزمات مختلفة، لا تقتصر على الدول الرأسمالية وحدها، بل تتساق على اقتصادات باقي دول العالم، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تمثلت مؤخراً في الأزمة المالية نهايات العقد

⁶ المرجع السابق.

الماضي، وأزمة التضخم الحالية، التي تجتاح الاقتصاد العالمي؛ وسيكون هناك أزمات مستمرة، كون أية إجراءات تتخذها الدول الرأسمالية، يكون لها تبعات وانعكاسات داخل الاقتصاد الحقيقي، أي الإنتاجي.

٢- أسباب مباشرة للتضخم الحالي

شهدت اقتصادات دول العالم ارتفاعاً غير طبيعياً في معدل التضخم خلال العام الفائت. فقد ارتفعت أسعار السلع والخدمات إلى مستويات قياسية، ترافق ذلك مع ارتفاع في أسعار مصادر الطاقة، والآثار العويصة التي خلفها انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي انعكس ارتفاعاً في التكلفة داخل باقي القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما دفع بالعديد من خبراء الاقتصاد حول العالم إلى التحذير من عواقب الأزمة الحالية، و"أن ارتفاع الأسعار الحالي يشبه ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٨"^٧ التقت العديد من الأسباب في ظرف تاريخي واحد، أدت بنتيجتها إلى أن اجتاحت التضخم كبرى الاقتصادات العالمية، وارتدت انعكاساتها على معظم الاقتصادات العالمية، المتقدمة منها والمتخلفة، وكذلك النامية، فما هي تلك الأسباب؟

أ- تداعيات فيروس كورونا

دخلت معظم الاقتصادات العالمية في حالة ذهول ومفاجأة غير متوقعة بظهور وانتشار جائحة كورونا "كوفيد ١٩"، التي تركت آثاراً أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها خطيرة للغاية. فقد توقفت عجلة الإنتاج لدرجة كبيرة، وشلّت الحركة الاقتصادية في العديد من البلدان، وفقدت أخرى السيطرة على خطوط انتشار الفيروس، وأصيب القطاع الصحي بفاجعة، حيث لم تستطع كبرى المختبرات الطبية في العالم أن تسيطر على المرض، أو حتى التوصل إلى تبيان الأسباب الحقيقية لظهوره.

لقد أدى انتشار هذا الوباء إلى خلق حالة اقتصادية جديدة، قامت خلالها الدول ذات الاقتصادات الغنية بالعديد من الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، ومنظمات الأعمال، وقد بالغت بعض الحكومات بالإفراط في السياسات النقدية التوسعية والميسرة، مما أدى إلى زيادة

^٧ الخبير الاقتصادي بول كروغمان - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد - الجزيرة نت - ٢٠٢١/١١/١٨
[/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

حجم النقود لدى الأفراد، كما أنها صرفت مبالغ كبيرة ضمن هذا السياق، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم المدخرات العائلية بالدرجة الأولى، نتيجة الحجر العام في معظم البلدان، وقلّة القنوات الاستهلاكية، التي كان يمكن من خلالها صرف كل هذه المبالغ، مع استمرار الإغلاق بسبب انتشار الوباء.

تقول الاحصائيات الرسمية، أن حجم هذه المدّخرات ازداد "بنسبة ٢٥% في دول الاتحاد الأوروبي، وبنسبة ٣٠% في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عام ٢٠٢٠^٨ وهذا ما يمكن أن يفسر لنا ارتفاع مستوى الطلب الكلي خلال العام المذكور، مقارنة بتراجع حجم العرض، نتيجة توقف الحياة الاقتصادية، والإغلاق شبه التام داخل مختلف بلدان العالم.

العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى تركها انتشار هذا الوباء حول العالم، وعجزت الحكومات عن السيطرة عليه، وسنأتي على ذكرها في بنود متصلة أخرى، كلٌّ ضمن سياقه الاقتصادي المعلوم.

ب- انتعاش في الطلب وتقييد في العرض

ما ذكر أعلاه، في البند السابق، يشير إلى سلسلة من حلقات متلاحقة، بدأت بالإجراءات الحكومية النقدية الميسرة وضخ السيولة الرخيصة، مما رفع من مستوى الطلب الكلي مقارنة بالتوقف شبه التام في حلقات الإنتاج المادية والأساسية، نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة بشأن انتشار جائحة كورونا، والتي أدت إلى توقف النشاط الاقتصادي، وانخفاض مستويات الاستهلاك بشكل كبير.

ثم تسببت حزم التحفيز المالي، التي قدمتها الحكومات الغربية لدعم البنى التحتية، وتعزيز إنعاش اقتصاداتها، بتشكيل نوع من الضغوط التضخمية. "فمثلاً حكومة الولايات المتحدة قدمت نحو ٤ تريليونات دولار في النصف الثاني من العام الماضي، كبرنامج دعم مالي، أما الاتحاد الأوروبي فقدم أيضاً برنامج إنعاش اقتصادي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو، ممول بقرض مشترك"^٩

كل ذلك، وبمجرد أن ظهرت اللقاحات، وبدأت أساليب التعايش مع المرض تظهر تباعاً في مختلف الدول، أدى إلى معاودة الطلب نحو الارتفاع لدرجة عالية ومفاجئة. ومع توفر المدخرات

^٨ الجزيرة نت، التضخم يضرب أميركا وكافة دول العالم .. هل يستمر في التفاقم؟ - ٢٠٢١/١٠/٢٠ - <https://www.aljazeera.net> الجزيرة نت.

^٩ طارق الشال، التضخم فيروس متجدد يهدد الاقتصاد العالمي (تقرير)- موقع AA ٢٠٢١/٦/١٧ - <https://www.aa.com.tr>

العالية أخذت الأسعار بالارتفاع، وخاصة السلع الغذائية بالدرجة الأولى، ثم طال الارتفاع العقارات والطاقة، ثم الأجور، لتصل معدلات التضخم لمستويات قياسية منذ ٣٠ عاماً. فقد بلغ في الولايات المتحدة نسبة ٦.٢% نهاية العام الماضي، وهي أعلى نسبة منذ عام ١٩٩٠.

لقد أدى تخلف العمال عن مراكز عملهم، وخاصة في المؤسسات الإنتاجية، بسبب احترازمات عدوى الوباء، وانخفاض نسبة العمالة بشكل عام، على الرغم من استعداد أرباب العمل لرفع الأجور، وعدم توفر مكونات الإنتاج الرئيسية في الوقت والمكان المناسبين، أدى إلى حدوث العديد من الاختناقات في الإنتاج، وبالتالي تخلف مستويات العرض عن مواكبة الطلب المنتعش، نتيجة تزايد كميات النقود في الأسواق، فارتفعت الأسعار بشكل متسارع، ولم تستطع منافذ العرض والبيع تلبية هذا الطلب المتزايد، مع تأخر وصول شحنات المواد والسلع، وعدم توفر مساحات الشحن، وقلة وسائل النقل، وسواها من الأسباب.

ج-تضرر سلاسل التوريد

يقول جيفري غيرتز^{١٠} في معرض حديثه عن أزمة سلاسل التوريد "هناك دائماً خطر يتمثل في أننا لا ندرك نقاط الضعف إلا عندما تضرب وجوهنا"^{١١}.

لقد أجبر انتشار وباء كورونا الكثير من مواقع الإنتاج في العالم على التوقف عن العمل أو إبطائه في أحسن الأحوال، الأمر الذي سبب أزمات خانقة في سلاسل التوريد على الصعيد العالمي.

لقد كشف انتشار هذا الوباء هشاشة سلاسل التوريد في العالم، والسبب في ذلك يعود إلى عدة أوجه، أهمها أن التوزيع العالمي للعمل هو لصالح دول محددة، وخاصة تلك المنتجة لمكونات الصناعات المختلفة، كألمانيا والصين والولايات المتحدة، وبالتالي مع بداية عودة المصانع لمستويات التشغيل السابقة، بات على جهات التوريد أن تؤمن كمية الطلب العالية لتلك المعامل والمصانع، فأصيب سلاسل التوريد باختناقات معقدة نتيجة تركيز نقاط العرض في دول محدودة غالباً، كما أشرنا إلى ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية وخلال فترة قصيرة تم شغل معظم مساحات الشحن والتخزين على الموانئ البرية والبحرية، كما لم تعد لدى كبرى شركات الشحن العدد الكافي من آليات النقل، ولا

^{١٠} جيفري غيرتز هو الزميل في برنامج التنمية والاقتصاد العالمي في مؤسسة بروكنغز.

^{١١} ليندا وانغ، كيف يمكن أن يغير فيروس كورونا سلاسل التوريد- موقع SHAREAMERICA ٢٣/٤/٢٠٢٠

<https://share.america.gov/ar>

الأعداد الكافية من سائقي الشاحنات، لتغطية حجم الطلب الهائل على مكونات الصناعة خاصة، أو لتوريد المواد الغذائية بالدرجة الأولى، وإيصالها إلى منافذ البيع، الأمر الذي سرعان ما تسبب بارتفاع في الأسعار، بسبب الطلب المنتعش، وعدم قدرة العرض على مواكبته.

الجانب الآخر المتسبب في اختناقات سلاسل التوريد، كان سببه الاعتماد على سلاسل التوريد الطويلة، بسبب تركيز العمل والأسعار، وكمثال على ذلك نذكر "إن هاتف آيفون يحتوي على مكونات من ٤٣ دولة"^{١٢}، وهذا يعني أن توقف أحد أو بعض من سلاسل التوريد هذه سيصيب عملية الإنتاج بالاختناقات أو التوقفات. الأمر الذي سيؤدي إلى التوجه نحو المزيد من اقتصاد الأقلمة والابتعاد عن العولمة.

وخلال أزمة انتشار الوباء انقلبت الآلية، حيث انقطعت هذه السلاسل لأسباب مختلفة، إما بسبب الإغلاق، أو بسبب ترك العمال للعمل، أو إغلاق المعامل والمصانع في دول المنشأ. كما ارتفعت تكاليف الشحن، والتخزين، وحجز الحاويات، وتكلفة الوقود أيضاً، حيث شهدت أسعار الطاقة ارتفاعات متلاحقة خلال العام ٢٠٢١.

إذاً، بالنتيجة نستطيع القول إن الاختناقات التي أصابت سلاسل التوريد، وعدم الاعتماد سابقاً على سلاسل التوريد القريبة، أدت إلى نقص كبير في العرض، كان واحداً من الأسباب الرئيسية التي ساهمت باجتياح التضخم للأسواق وارتفاعه إلى معدلات غير مسبوقة.

د-ارتفاع أسعار الطاقة

لا شك أن الطاقة تشكل أهم السلع الوسيطة في الإنتاج، وإن عدم توفرها بالكميات المطلوبة سيصيب العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية باختناقات في الإنتاج، الأمر الذي سيؤثر على مستويات العرض لاحقاً باتجاه انخفاضها.

لقد أدى انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠ إلى تخلف النشاط الاقتصادي على مستويات واسعة داخل الاقتصاد العالمي، مما انعكس تراجعاً كبيراً في مستويات الطلب الأمر، الذي أودى بشركات الاستثمار في مجال الطاقة إلى تخفيض مستويات الإنتاج، وحجم الاستثمارات في هذا القطاع الذي يشكل الدم للشريان الاقتصادي العالمي.

^{١٢} بريطانيا الأكثر تضرراً، اضطرابات التوريد تزعزع الاقتصاد العالمي - الجزيرة نت - نقلاً عن تقرير منشور في الأندبندنت البريطانية للكاتب هاميش ماكراي - <https://www.aljazeera.net/ebusiness>

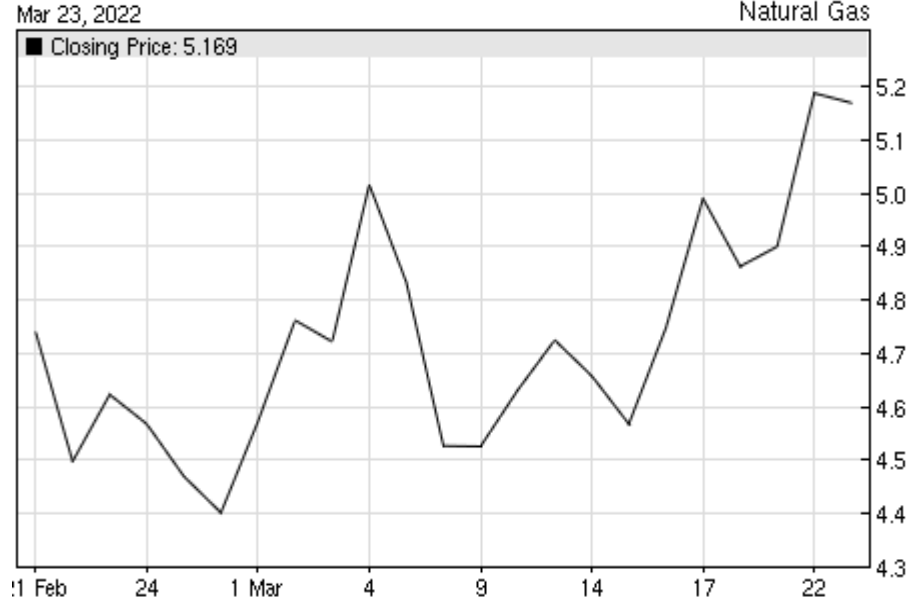
إن عودة انتعاش الطلب المدفوع بعودة النشاط الاقتصادي، عزز الطلب على النفط والغاز وخاصة مع دخول فصل الشتاء، وتزايد الاحتياجات إلى مصادر الطاقة، في وقت كانت فيه الإمدادات منخفضة نسبياً للأسباب المذكورة آنفاً. لذلك، فقد شهدت أسعار الطاقة خلال العام الفائت ارتفاعات متلاحقة نتيجة زيادة الطلب، بعد انحسار موجة انتشار الفيروس، أو ظهور اللقاحات على أقل تقدير. انعكس ذلك على عودة القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى العمل، مما رفع من مستويات الطلب على الطاقة بشكل كبير، وخلال فترة قصيرة لم تستطع جهات الإنتاج، أو جهات التوريد من شركات شحن، أو موانئ التصدير، أو أعداد السفن، وسواها اللحاق بالطلب المتزايد، مما تسبب بارتفاع أسعار النفط والغاز للعقود المؤجلة وعقود التوريد.

ارتفع سعر برميل النفط لأعلى مستوى له منذ سبعة أعوام، ليتجاوز ٨٥ دولاراً نهاية العام الماضي، كذلك شهدت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعاً لثلاثة أضعاف مقارنة بفترة انتشار الوباء.

وما لبثت أن تواءمت الأسواق مع الأسعار الجديدة للطاقة، حتى بدأت الحرب الروسية الأوكرانية، التي سرعان ما استجابت لها أسواق الطاقة بارتفاعات جديدة للأسعار، وصلت فيها أسعار برميل النفط إلى حدود ١٢٠ دولاراً، في حين وصل سعر الغاز الطبيعي إلى ٥.٦١ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بعد بدء العقوبات الغربية على روسيا، وخشية هذه الأسواق من حظر صادرات الأخيرة من الطاقة، والتي تشكل نسباً عالية من حجم إمدادات السوق، كون روسيا من أكبر مصدري النفط في العالم، وتتبادل ذلك مع المملكة العربية السعودية من سنة إلى أخرى، وأكبر مصدري الغاز الطبيعي والفحم الحجري أيضاً. لذا فإن أية خطوة بهذا الاتجاه ستحدث هزات عنيفة جديدة في أسواق الطاقة، ويولد مخاطر لا يمكن التعامل معها، ستجر أسعار النفط، والغاز، والفحم الحجري إلى مستويات خيالية.

اللوحتين التاليتين توضحان أسعار الغاز الطبيعي والنفط في السوق العالمية بتاريخ

٢٠٢٢/٣/٢٣



المصدر: FEX news - <https://www.fxnewstoday.ae/commodities/naturalgas>



المصدر: موقع Investing - [/https://sa.investing.com](https://sa.investing.com)

إن ارتفاع أسعار الطاقة -أحد أهم العناصر المكونة لتكاليف الإنتاج- انعكس مباشرة على تكلفة السلع، والمنتجات، وخدمات النقل، والمواصلات، و شحن البضاعة، وتخزينها، والتدفئة، والتكييف في المستودعات وغيرها. وتسببت الحرب الأوروبية الحالية بمزيد من ارتفاعات الأسعار، وتحفيزاً جديداً وكبيراً للتضخم لأسباب متعددة. كل ذلك رفع من أسعار السلع والمنتجات، وزاد من مستويات التضخم في الاقتصادات الأوروبية والاقتصاد العالمي على حد سواء، وصلت لأرقام

قياسية منذ عقود. ففي الولايات المتحدة شهدت أسعار الجملة لمؤشر أسعار المنتجين ارتفاعاً بنسبة ٩.٦%^{١٣} وهي نسبة غير مسبوقه منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

هـ - التضخم جاء لمصلحة المدنيين

العديد من الحكومات حول العالم، ونتيجة تركيزها على عدم تأثر قدرات المستهلكين الشرائية، قامت بصرف مبالغ ضخمة لمواطنيها، وغالباً ما قامت باستدانة هذه الأموال، بهدف تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، مما رفع من مستويات الدين العام بشكل غير مسبوق تاريخياً.

اليوم تقوم هذه الحكومات بتجاهل مستويات التضخم العالية، التي تجتاح اقتصاداتها والاقتصاد العالمي بالنتيجة، والسبب في ذلك يعود إلى نيتها في تخفيف أعباء الدين العام، وتحجيم آثار السياسات المالية الخاطئة، التي نفذتها غداة انتشار الوباء، ولتقوية قدرتها على تحسين مستوى موازنتها العامة بشكل مباشر. فالمعلوم أن التضخم يفيد المدنيين، نتيجة ثبات قيمة الأقساط والفائدة، وهو لغير صالح الدائنين، بسبب تراجع قيمة النقد، وتجاوز معدل التضخم نسب الفائدة. إذاً ستعيد هذه الحكومات أموال الدائنين، ولكنها كقيمة ستكون أقل من قيمتها في تاريخ الحصول على تلك الأموال.

يدرك القارئون على مثل هذه السياسات أنها ستترك آثاراً سلبية على الحالتين الاقتصادية والاجتماعية، فهي ستسبب بارتفاع الأسعار، وتراجع حجم الاستثمارات، وتؤثر على مستويات الإنتاج، والتوظيف، وحركة الأسواق؛ ولكنهم بالمفاضلة بين ذلك وبين اتباع سياسات نقدية أكثر تشدداً، ترى بأنه يمكن التعايش مع مثل هذه الحالة الجديدة، إلى حين تتمكن من تطبيق إجراءات اقتصادية، تهدف لتحجيم مستويات التضخم والتقليل من آثاره السلبية تلك.

ثانياً- آثار التضخم الحالي على الاقتصاد العالمي

في أواخر العام الماضي، صرح "جيروم باول" رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بأنه "ليس متأكداً مما إذا كان التضخم الحالي مجرد "ظاهرة عابرة"، أو أنه قد يستمر مرتفعاً لفترة طويلة".

لعل ما يحدث اليوم داخل الاقتصاد العالمي، وخاصة في تلك القوية منها، يعكس بصورة واضحة أن الاختناقات التي حدثت في سلاسل التوريد، وسياسات الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها

^{١٣} ما العوامل التي ستحدد أسعار النفط خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣؟ الجزيرة نت- ٢٠٢١/١٢/٣٠
<https://www.aljazeera.net/ebusiness>

الحكومات، وارتفاع أسعار الطاقة، وتكاليف الشحن، والأجور، قد تسببت جميعها - وبشكل مباشر - في رفع معدل التضخم داخل الاقتصادات العالمية المختلفة، لمستويات غير مسبوقة منذ سنين طويلة، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية واضحة على الاقتصادات المحلية، بل وتجاوزتها إلى الاقتصادات البعيدة خارج الحدود، بسبب تداخل العلاقات الاقتصادية الدولية، وطبيعة الشركات متعددة الجنسيات، والبعض من سياسات العولمة، التي ما يزال معمولاً بها في أحيازٍ غير واسعة.

اختلفت هذه الآثار بين تلك المرتبطة ببنية الاقتصاد الوطني نفسه، وبين تلك التي انعكست على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالوضع الاجتماعي والسياسي في البلدان المعنية بشكل عام.

١- الآثار على بنية الاقتصادات المحلية

الضغوط التضخمية، التي تتزايد داخل الاقتصاد العالمي بشكل عام، وداخل الاقتصادات المتقدمة بشكل خاص، تقود هذه الاقتصادات إلى اختلالات بنيوية متعددة، لعل أهمها تراجع حجم الاستثمارات، وتضرر العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة والنقل، إضافة إلى أن ذلك قد يدفع بالموازنات العامة لتلك الدول، نحو المزيد من العجزات المالية.

أ- الأثر على بنية القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تشكل الحالة الاقتصادية القائمة، نتيجة تداعيات انتشار وباء كورونا، والارتفاع في معدلات التضخم، حالة غير طبيعية، لا يتم التعامل معها بالمنطق الاقتصادي المعهود. لذلك فإن الارتدادات الاقتصادية لهذه الحالة تكون سلبية بالدرجة الأولى. وخاصة على القطاعات الإنتاجية التي تخلق القيم المضافة، التي بدورها ترفع من مستويات الاستثمار، وخطط إعادة الإنتاج، وبالتالي تحسين مستويات الإنتاجية.

تساهم ارتفاع معدلات التضخم -في ظل مشاكل التوريد القائمة -إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالدرجة الأولى، إضافة إلى ضعف القدرات الإنتاجية، والاختلالات التي يحدثها داخل الاقتصاد الوطني، بسبب حالة عدم الاستقرار المالي، التي يخلقها التضخم.

إذاً، يمكن القول إن الحالة القائمة، ومع استمراريتها لفترة طويلة على أساس المؤشرات المتعددة كارتفاع أسعار الطاقة، والاختناقات في سلاسل التوريد، ونقص في مكونات الإنتاج في القطاع

الصناعي، والنزاع المسلح، الذي حدث خلال شهر شباط في أوروبا، وتداعياته الاقتصادية، وتأثيراته على إمدادات الطاقة إلى الدول الأوروبية، وأسعارها المستقبلية، كل ذلك قد يقود إلى إطالة أمد حالة التضخم التي تجتاح الاقتصاد العالمي. وهذا سيقود بالنتيجة إلى التوجه نحو الاستثمار في القطاعات غير المنتجة وسريعة الربح وسريعة استرداد رأس المال، وخاصة الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، وسيادة هذا الاستثمار.

يوفر الاستثمار في الأوراق المالية مستوى عالي من التحوط تجاه آثار التضخم، وهذا يعني اشتداد "أمولة" الاقتصادات، التي تصبُّ لصالح طبقة رأسمالية معينة، تحاول الاستحواذ على الجزء الأكبر من القيمة الزائدة، عن طريق زيادة مستوى الصبغة المالية للاقتصادات الوطنية المختلفة، وسيكون ذلك على حساب التراجع في الإنتاج، وبالتالي تحفيز الضغوط التضخمية من جديد، من خلال تراجع حجم العرض الكلي وارتفاع الأسعار. وهذا ما سيحدث اختلالات بنيوية داخل الاقتصادات الوطنية، لصالح سيادة القطاعات غير المنتجة، مما سيقود إلى تركيز رؤوس الأموال، وإعادة توزيع الأرباح لصالح فئة قليلة، تكون قد استفادت من الصفقات التجارية، وتجارة العقارات، وشكلت رؤوس أموال وهمية، لن تستطيع في المستقبل القريب تطوير الحالة الاقتصادية، أو على أقل تقدير تحجيم الآثار الاقتصادية السلبية للتضخم.

النتيجة هنا قد تكون سلبية للغاية، من حيث الزيادة في معدلات الركود التضخمي، ومعدلات البطالة، والتراجع في مستويات الضمان الاجتماعي، والخدمات العامة، وتآكلاً في القدرات الشرائية للأفراد، الأمر الذي قد ينتج عنه اضطرابات اجتماعية تهز العروش السياسية، وقيادات الدول المختلفة.

ب- الأثر على الاستثمار

لعل ما قام به الرئيس الأمريكي، في الشهر الخامس من العام الماضي، يشير لنا بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية أيقنت من ضرورة تخفيض حجم الاستثمارات في البنى التحتية، نتيجة تداعيات ارتفاع معدل التضخم في البلاد، حيث أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض، في مايو أيار من العام الماضي "إن الإدارة خفضت حجم الاستثمار في الطرق والجسور من ٢.٣ تريليون دولار إلى ١.٧ تريليون دولار، وأن هذا الأمر يظهر استعداد الإدارة لتقليص حجم الاستثمار مع الإبقاء على المجالات الأكثر حيوية لتجديد بنيتنا التحتية وصناعات المستقبل"^{١٤}

^{١٤} جين ساكي، المتحدثة باسم البيت الأبيض - فرانس ٢٤ - ٢٤/٥/٢٠٢١ <https://www.france24.com/ar>

كما أشرنا في البند السابق، أن الاستثمار في ظروف اشتداد التضخم يتجه بالدرجة الأولى إلى أسواق المال، وخاصة شراء الأسهم التي يترافق ارتفاع أسعارها مع ارتفاع معدل التضخم، استناداً إلى أنه وعلى المدى الطويل ترتفع عوائد وأرباح الشركات بنفس وتيرة التضخم تقريباً، وبالتالي ترتفع أسعار الأسهم بجانب الارتفاع العام في مستويات الأسعار.

إن توجه الاستثمار إلى أسواق المال، سيقود إلى تركُّز أكبر في رؤوس الأموال، ويسمح للرأسماليين بإدارة تلك الأموال، وتوجيهها إلى القنوات الاستثمارية، التي تحقق لهم المزيد من الأرباح، بغض النظر عن طبيعة تلك الاستثمارات، ما إذا كانت تساهم في تقوية البنى الاقتصادية والإنتاجية، أو لا. بمعنى آخر سيتم رفع نسبة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي، وهو بالأساس مملوك لجهات محددة، بعيداً عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والبلد المعني.

من زاوية معدلات الفائدة يمكننا -ووفق المنطق الاقتصادي التقليدي -القول، إنه مع استمرار معدل التضخم في الارتفاع، لا شك أن معظم البنوك المركزية ستلجأ إلى رفع معدلات الفائدة، كإجراء لعلاج التضخم، وكبح جماحه، وخلق حالة نفسية في السوق، الأمر الذي سيرفع من تكلفة الاستثمار والاقتراض، ويدفع باتجاه تراجع، أو تحجيم الاستثمارات، وما سيتركه مثل هذا الوضع من تأثيرات اقتصادية مختلفة.

النقطة الهامة هنا، ستكون تراجع حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية، بسبب تخوف المستثمرين من انخفاض قيمة أصولهم الاستثمارية مستقبلاً، وانخفاض قيمة العوائد المتحققة منها، بسبب ارتفاع معدلات التضخم، التي ستسبب بتآكل تلك العوائد، وقيمة تلك الأصول المستثمرة، يضاف إلى ذلك، أن التضخم سيخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي لن يكون مشجعاً على إقامة الاستثمارات طويلة الأجل، بسبب التخوف من انخفاض قيمة تلك الاستثمارات مع الزمن.

تتمثل الآثار الاقتصادية، التي قد تنعكس نتيجة مثل هذا الوضع، في قلة فرص العمل، وانخفاض الطلب على العمالة والتوظيف، وبالتالي تراجع في مستويات الدخل، وارتفاع في معدلات البطالة. يضاف إلى ذلك، تراجعاً في قوة البنية الإنتاجية، وخاصة في القطاعات الرئيسية الصناعة والزراعة.

٢- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة

يشير التضخم الذي يحدث اليوم مخاوف عدة، تتجاوز حالة عدم الاستقرار المالي والأسعار في مختلف الأسواق، قد تدفع باتجاه زيادة أعباء تكاليف المعيشة للفئات الأقل دخلاً، مما يؤدي إلى تراجع في قدراتهم الشرائية، وبالتالي تدهوراً في الحالة المعيشية.

أ- الأثر على الاستقرار الاقتصادي

لعل من أهم تبعات الآثار التي يتركها التضخم على البنية الاقتصادية والقطاعات الرئيسية فيه، هو خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار، وتقلب سعر الصرف، وتذبذب معدلات الفائدة، وعدم التيقن، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق وظهور العديد من الاختلالات النقدية والهيكلية داخل الاقتصاد الوطني، تدفع نحو طرد الاستثمارات وتراجع معدلات النمو.

إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي لن تكون محفزة لخلق عوامل النمو الحقيقية داخل الاقتصاد، مع الأخذ بالاعتبار ضرورات التغيير، حيث يتراجع الاستثمار والإنتاج وكذلك الطلب، نتيجة ارتفاع الأسعار، وتآكل دخول الأفراد، وتراجع فرص العمل والتوظيف. يضاف إلى ذلك، أن حالة التضخم ستنتشئ مستويات ضئيلة من كفاءة الأموال، وبالتالي فقدان أجزاء كبيرة من القيم المستقبلية لعوائد الاستثمار، وتراجع حجم القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي، بكل ما يتبع ذلك من توزيع غير عادل لدخول عوامل الإنتاج، وقلة الادخار، وانعدام الحافز على الاستثمار، أو التوسع فيه، بحيث يمكن أن يصل الاقتصاد من خلاله إلى معدلات سلبية في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب- الأثر على معدل النمو الاقتصادي

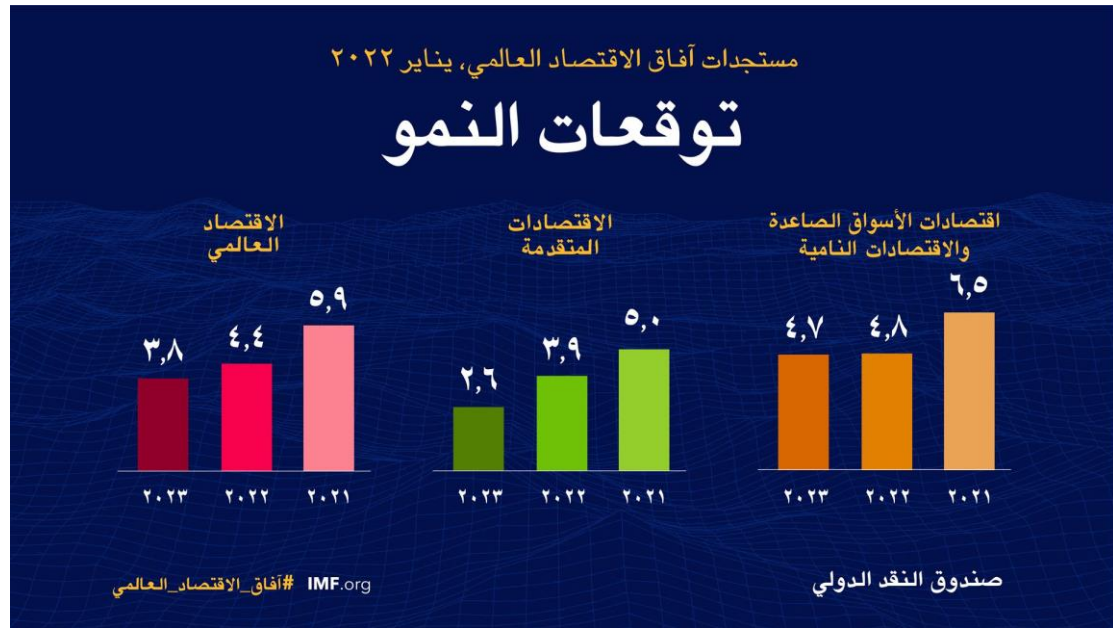
يعتبر معدل النمو الاقتصادي، واحداً من أهم مؤشرات الحالة الاقتصادية لأي بلد كان، فهو يشير إلى مقدار الزيادة في حجم الناتج المحلي بين سنة وأخرى. وفي السياق، فقد حققت العديد من الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو عالية في عام ٢٠٢١، نتيجة السياسات النقدية والمالية التوسعية، التي اتبعتها هذه الدول، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أجزلت بحزم التحفيز المالي، التي قدمتها حكومتها للوحدات الاقتصادية في البلاد، وفي ذلك فقد حقق

الاقتصاد الأمريكي معدل نمو قدر بـ ٥.٧% خلال عام ٢٠٢١، بعد سنة من الانكماش بنسبة ٣.٤% في ٢٠٢٠، بسبب جائحة كورونا^{١٥}.

إلا أنه، ونتيجة لارتفاع معدل التضخم إلى مستوى ٦.٢% في البلاد وهو مستوى قياسي، بسبب تلك السياسات التوسعية، وحزم المساعدات المالية، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٤% فقط مقابل ٥.٢% وفق توقعاته في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٢١^{١٦}، بسبب تنامي معدلات التضخم فيه.

وجاء في تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي - بداية العام الحالي - تحت عنوان "الآفاق الاقتصادية العالمية" أنه من المتوقع أن يسجل معدل النمو العالمي تراجعاً ملحوظاً من ٥.٩% عام ٢٠٢١ إلى ٤.٤% عام ٢٠٢٢ و٣.٨% عام ٢٠٢٣^{١٧}.

المخطط الآتي يشير إلى توقعات النمو حسب التقرير المذكور، على صعيد الاقتصادات العالمية المختلفة. (المصدر موضح من خلال المخطط)



وبحسب الصندوق، يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، الناجم بالدرجة الأولى عن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة حول العالم من جهة، وتعطل سلاسل الإمداد من جهة ثانية.

^{١٥} أحمد حاتم- الاقتصاد الأمريكي ينمو ٥.٧% في ٢٠٢١ - موقع AA الإلكتروني - ٢٠٢٢/١/٢٧

[/https://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)

^{١٦} المرجع السابق.

^{١٧} آفاق الاقتصاد العالمي - صندوق النقد الدولي - إصابات متزايدة بالفيروس وتعاف معطل وتضخم مرتفع - يناير ٢٠٢٢

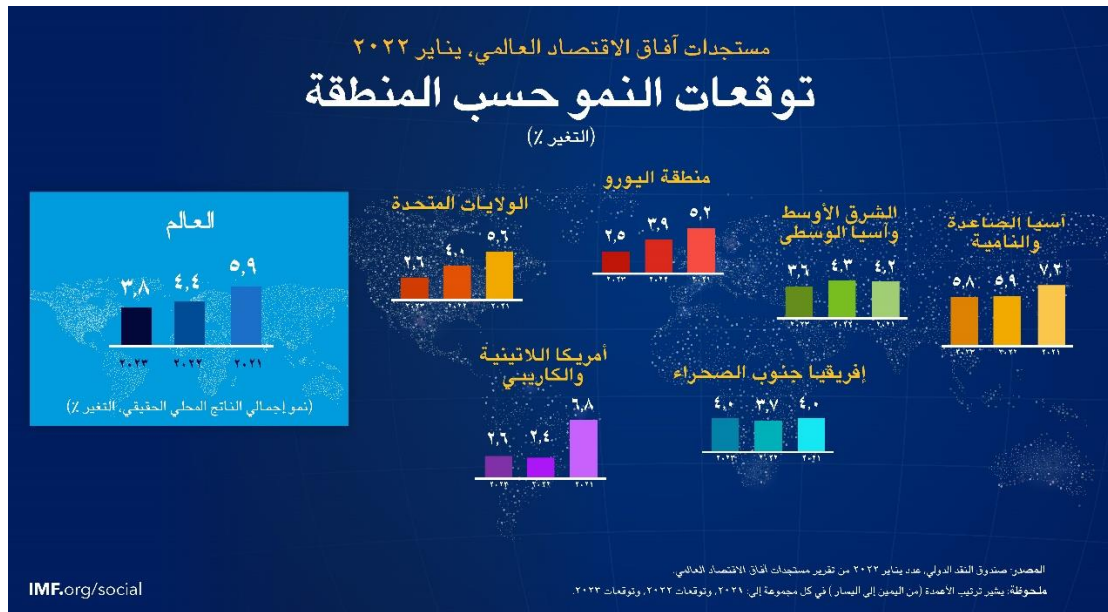
[/https://www.imf.org/ar/Publications/WEO](https://www.imf.org/ar/Publications/WEO)

وهنا يمكننا أن نضيف اليوم انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق الطاقة في العالم الآخذة في الارتفاع، وبالتالي اشتداد معدلات التضخم لاحقاً، وما قد يتركه هذا الأمر على صدور توقعات جديدة على حالة النمو الاقتصادي داخل الاقتصادات المختلفة حول العالم.

حيث كان من المتوقع أن تبدأ معدلات التضخم بالانحسار قليلاً عام ٢٠٢٢، على وقع العمل لإحداث التوازنات بين العرض والطلب، من خلال دعم سلاسل الإمداد، إضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم، ودعم التعافي، عبر سياسات نقدية متوازنة، تراعي ظروف التضخم العالي، دون تخفيض مستويات الاهتمام بالقطاع الصحي، والإنفاق فيه بسبب الجائحة.

وحسب صندوق النقد الدولي فإن كبرى الاقتصادات العالمية ستشهد تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي لديها، ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن النمو من ٥.٦% عام ٢٠٢١ إلى ٤% العام الحالي ثم ٢.٦% عام ٢٠٢٣، أما دول الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أن ينخفض النمو فيها بحسب توقعات الصندوق نفسه من ٥.٢% إلى ٣.٩% ثم إلى ٢.٥% على التوالي، بنفس ترتيب السنوات المذكورة، كما خفض الصندوق توقعاته في نمو اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية من ٧.٢% إلى ٥.٩% و ٥.٨% عام ٢٠٢٣.^{١٨}

المخطط الآتي يوضح توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي حسب المناطق العالمية (المصدر موضح على المخطط نفسه)



^{١٨} آفاق الاقتصاد العالمي - صندوق النقد الدولي - المرجع السابق.

كما تم تخفيض التوقعات الخاصة بالصين أيضاً بنسبة ٠.١ نقطة مئوية إلى ٨%، وفي اليابان تم تخفيض التوقعات المستقبلية أيضاً بنسبة ٠.٤ نقطة مئوية إلى ٢.٤%.

ج- الأثر على الفائدة والادخار

المعلوم اقتصادياً، أن سعر الفائدة ومعدل التضخم يرتبطان ببعضهما وفق علاقة طردية، فإذا ارتفع معدل التضخم، ارتفع معه معدل الفائدة الاسمي، بهدف إعادة التوازن للسعر الحقيقي للفائدة، على اعتبار أن التضخم يؤدي بسعر الفائدة الحقيقي باتجاه الانخفاض، فلا بد من رفع سعرها الاسمي مجازةً لمستويات التضخم، وباقي الأسعار في السوق.

هذه العلاقة تنجم عن أن ارتفاع معدل التضخم يقود -بلا شك- إلى خفض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال، لتمويل المشروعات المقترحة، مما يفضي بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

على الجانب الآخر، لعل من الواضح أن التضخم يقود إلى زيادة مخصصات الإنفاق، سواءً على مستوى الأسر الاجتماعية، أو على صعيد منظمات الأعمال المختلفة، وهذا بدوره كفيل بتراجع حجم الادخار، وبالتالي الاستثمار مستقبلاً.

في الطرف الحالي، الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وخاصة الدول المتقدمة اقتصادياً، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي ما يزالان مصران على المزيد من تحفيز مستويات الإنفاق داخل اقتصادات بلدانها، من خلال الإبقاء على معدلات الفائدة المنخفضة، بحجة أن الاقتصاد بحاجة إلى المزيد من التحفيز، للتعافي من الانكماش، الذي جرى خلال فترة انتشار الجائحة عام ٢٠٢٠.

كذلك يحذو البنك الأوروبي حذو البنك الأمريكي، والإبقاء على معدلات الفائدة عند مستوى صفر نقطة مئوية، وذلك بهدف تشجيع المستهلكين على الإنفاق، على الرغم من التبعات السلبية لهذه الحالة، من ارتفاع أسعار الوقود، والمواد الغذائية، والإيجارات، وتراجع الاستثمار، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وتراجع قيم دخول الأفراد والشركات معاً.

وللإشارة، فقد كان متوقعاً أن يرفع الاحتياطي الأمريكي معدل الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة مئوية بداية مارس آذار الحالي، إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية فرضت حالة من عدم اليقين على الأسواق العالمية، أدت إلى التريث في اتخاذ مثل هذا القرار، لما قد يتبعه من آثار سلبية كبيرة

على دول العالم الأخرى، وخاصة ذوات الاقتصادات النامية والمتخلفة، التي لديها مديونية خارجية عالية، عادة ما تكون بالدولار.

د- الأثر على القدرة الشرائية للأفراد وتآكل الدخل

ارتفعت الأسعار في معظم القطاعات والأسواق المختلفة للمواد، وفي مختلف اقتصادات العالم، نتيجة تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي، وشكل ذلك ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية، والوقود، وتكلفة التدفئة، والأثاث المنزلي، والمفروشات، وكذلك القطاع الصحي، وقطاع العقارات.

لا جدال حول أن التضخم يبتلع دخول الفئات الفقيرة، بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية، وكذلك أسعار الخدمات الرئيسية، نتيجة لتراجع القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم، لذلك فإن دخول الأسر الفقيرة لن تعود قادرة على تأمين نفس الكميات السابقة من السلع والخدمات بذات الكمية من الدخل، وبالتالي يصبح هؤلاء عرضة أكثر من غيرهم لتحمل تبعات سلبية لمستويات التضخم الحالية.

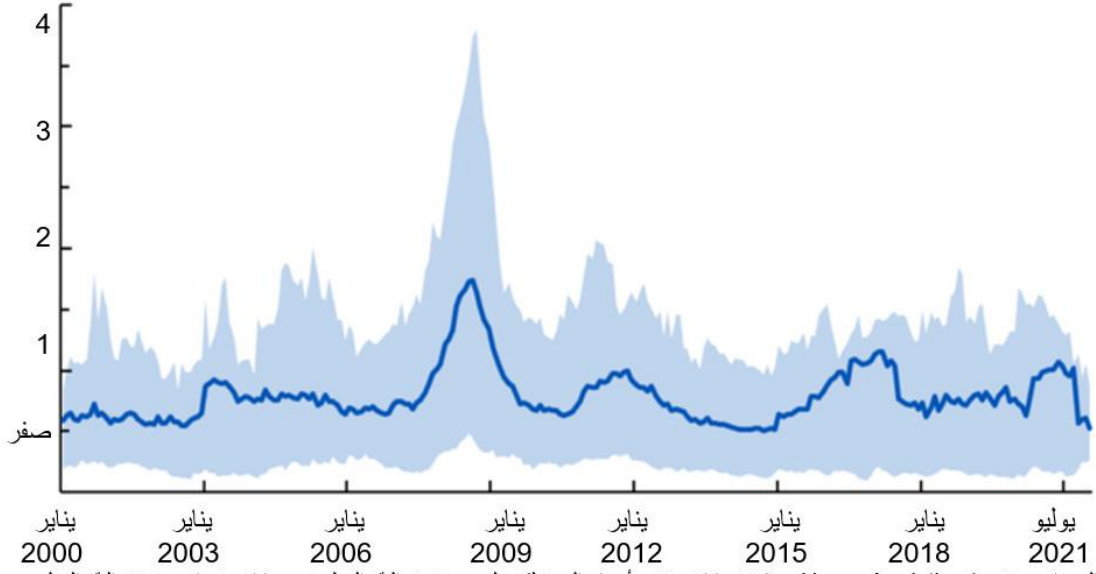
يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى: "لقد وضعت الزيادات في أسعار الغذاء أعباء خطيرة بشكل خاص على أسر الدول الفقيرة، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات التابع لصندوق النقد الدولي بنسبة ١١.١% بين فبراير/شباط وأغسطس/آب، كما ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن والقهوة بنسبة ٣٠% و ٢٩% على التوالي^{١٩}.

المخطط الآتي يوضح أن التضخم يشمل معظم القطاعات، والنسب فيها قريبة من بعضها البعض:

¹⁹ International Monetary Fund- World Economic outlook – October 2021- Recovery During A Pandemic- <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/10/12/>

تباين التضخم عبر القطاعات

سببت الجائحة تقلبات سعرية كبيرة في بعض أجزاء الاقتصاد. ولكن بمقارنة تشتت الأسعار عبر القطاعات، كأسعار الغذاء والمساكن، ومقارنته بالماضي، يتبين أن التشتت ليس بالغ الحدة. (مؤشر)



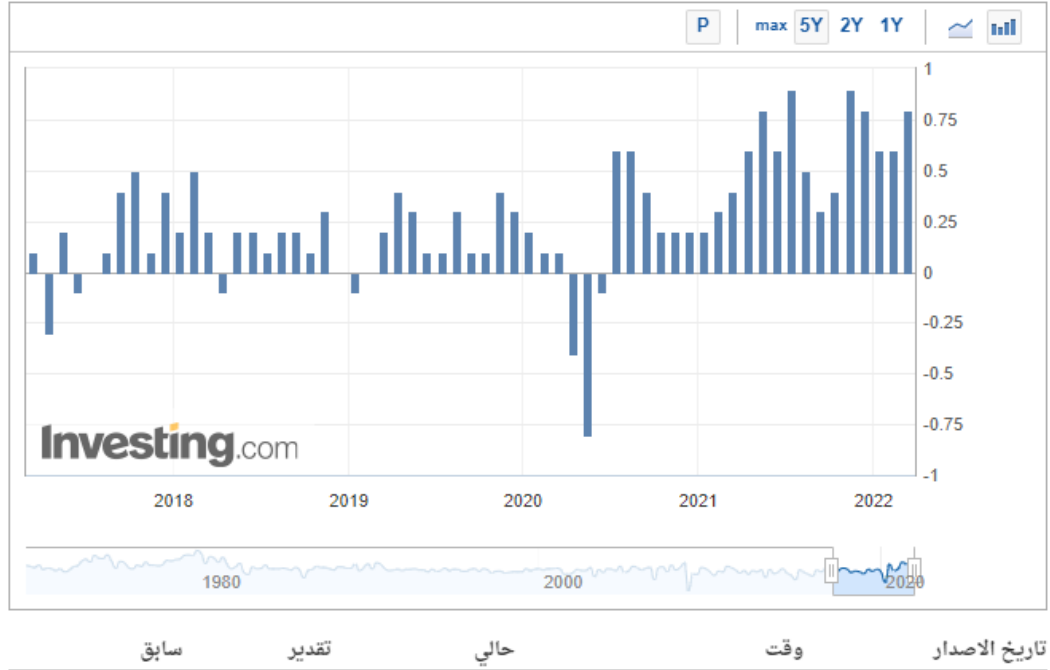
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخط يمثل الوسط الحسابي لتشتت التضخم عبر البلدان؛ والمساحة المظللة تمثل المدى الربيعي من العاشر إلى التسعين. وتشتت التضخم عبر القطاعات محسوب على أساس الانحراف المعياري للتضخم القطاعي مرجحاً بأصغرها من الاستهلاك.

IMF

لا يقتصر مثل هذا الأثر على الفئات الفقيرة، ولكنه يتجاوز إلى الفئات الأخرى أيضاً في المجتمع. فقد تسبب نقص الإمدادات، الناجم عن الاختناقات اللوجيستية في سلاسل التوريد، بالإضافة إلى شهية المستهلك للسلع التي تغذيها الحوافز والمدخرات، المتوفرة لدى الأفراد، الناجمة عن حزم الحوافز الموزعة من قبل الحكومات، تسببت في زيادات سريعة في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، وألمانيا، والعديد من الدول الأخرى، وسط ارتفاعات واسعة النطاق، امتدت للقطاعات كافة، ولأبعد من الغذاء والطاقة، لتشمل المفروشات المنزلية، والتأمين الصحي.

يتوقع صندوق النقد الدولي الآن، أن يصل تضخم أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.8% في عام 2021 و 2.3% في عام 2022، ارتفاعاً من 2.4% و 2.1% على التوالي، في تقريره الصادر في يوليو/تموز.

المخطط الآتي يوضح ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر اقتصاد في العالم، حيث بلغ التضخم مدى لم يصله منذ عام 1982.



ولمتابعة هذا المؤشر بشكل مستمر يمكن زيارة الصفحة التالية <https://sa.investing.com/economic-calendar/cpi-69>

وكتبت "جيتا جوبيناث"، المستشارة الاقتصادية، ومديرة الأبحاث بصندوق النقد الدولي: "بينما يمكن للسياسة النقدية عموماً أن تنظر من خلال الزيادات المؤقتة في التضخم، يجب أن تكون البنوك المركزية مستعدة للتصرف بسرعة إذا أصبحت مخاطر ارتفاع توقعات التضخم أكثر جوهرية في هذا التعافي المجهول"^{٢٠}.

^{٢٠} خير الدين الجابري، كابوس جديد يخنق الاقتصاد العالمي - موقع عربي بوست - ٢٠٢١/١٠/١٣ [/https://arabicpost.net](https://arabicpost.net)

الفصل الثالث - الانعكاسات والآثار على اقتصادات الدول المختلفة

يسيطر اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على معظم مفاصل الاقتصاد العالمي، لأسباب عديدة تتعلق بسطوة الدولار على حركة التجارة العالمية، والاحتفاظ به في معظم أقبية البنوك المركزية كاحتياطي عالمي، إضافة إلى النسبة الكبيرة لمساهمة الاقتصاد الأمريكي في الناتج المحلي العالمي، والتي تصل لحدود ٢٥% منه.

إن أي حالة اقتصادية تعيشها الولايات المتحدة تنعكس على حال باقي اقتصادات العالم، دون أدنى شك. وحيث يشهد الوضع الحالي داخل الاقتصاد العالمي ارتفاعاً واضحاً في معدل التضخم، والذي لا يقتصر على الاقتصاد الأمريكي، بل يشمل باقي الاقتصادات المتقدمة على حد سواء، كدول الاتحاد الأوروبي وغيرها، فإن ذلك كفيل بالامتداد نحو الاقتصادات الصاعدة، وتلك الضعيفة، والتي ربما تكون آثار هذا التضخم ستبدو أكثر وطأة عليها من الدول الأولى ذات الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضخمة، والتي تتمتع بقدرات عالية للتحكم بالسياسات المالية والنقدية داخل اقتصاداتها، والتي قد تكون كفيلة بتصحيح المسار الاقتصادي في الوقت الذي تراه مناسباً.

أولاً - الآثار الاقتصادية للتضخم على اقتصادات الدول الناشئة والفقيرة

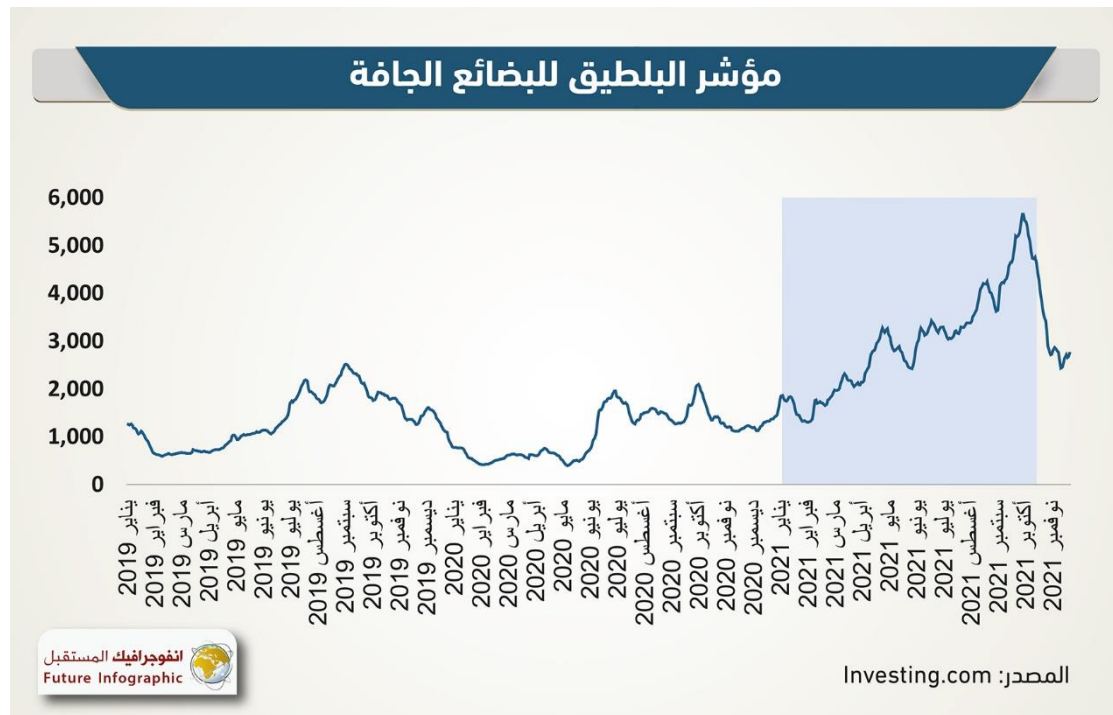
من المعلوم أن هذه الدول تعاني من ضعف في بناها الاقتصادية، ومحدودية في مواردها الاقتصادية، وتقع تحت أعباء الدين العام، وعلاقتها مع الاقتصادات المتقدمة عادة ما تكون مبنية على أساس التبعية، بشكل أو بآخر. ومن هنا، وحيث أن التضخم الحالي لا يقتصر على اقتصاد الولايات المتحدة فقط، فإنه يجتاح معظم الاقتصادات العالمية، ومنها الدول الفقيرة، كونه ناجم بالدرجة الأولى عن اختناقات في سلاسل التوريد، وشح إمكانات الإمدادات إلى الأسواق، وارتفاع في أسعار المواد الخام، وخاصة النفط، وباقي موارد الطاقة، لتأتي الحرب الروسية الأوكرانية، وتصيب الزيت على النار، فألهمت الأسعار، نتيجة العقوبات الغربية على روسيا، وهي إحدى أهم موردي عناصر الطاقة في العالم من جهة، وانقطاع الصادرات الأوكرانية من العديد من المواد الغذائية عن الأسواق وخاصة القمح والزيوت النباتية من جهة أخرى.

أ- الضغوط التضخمية في اقتصادات الدول الناشئة والفقيرة

لعل -وكما أشرنا أعلاه- ارتفاع أسعار الطاقة، ونقص إمدادات السوق، والحرب الأوكرانية، تقف على رأس قائمة العوامل التي تغذي الضغوط التضخمية في هذه الاقتصادات. فنقص مواد البناء

في الأسواق -لا شك- سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار المساكن والإيجارات مثلاً. كما أن نقص المواد الغذائية ستؤثر باتجاه رفع أسعارها داخل السوق، يضاف إلى ذلك الارتفاعات الحاصلة في أسواق الطاقة، وخاصة النفط والغاز، حيث وصل النفط إلى ١٢٠ دولاراً خلال الأسبوع الأول من الحرب الأوروبية، قبل أن ينخفض قليلاً، وذلك كفيل بأن ينعكس ارتفاعاً في أسعار المشتقات النفطية، من محروقات التدفئة، ووقود السيارات، وباقي الاستخدامات الزراعية والصناعية، والتي كلها تؤدي إلى ارتفاعات متلاحقة في أسعار السلع والخدمات داخل هذه البلدان.

المخطط الآتي يوضح مؤشر أسعار المواد الجافة حول العالم (المصدر واضح من خلال اللوحة)



حيث لا تتمتع هذه الدول الفقيرة بقدرات مالية واقتصادية تؤهلها لرفع مستويات الأجور، إلا بأساليب كالتمويل بالعجز، أو عن طريق إصدارات نقدية جديدة، فإن ذلك كفيل بتآكل قدرات المستهلكين والأسر، وزيادة أعبائها المالية، وضعفاً في إمكانية تأمين المستلزمات الرئيسية للحياة.

لذلك لا حظنا أن الضغط التضخمي أكثر وضوحاً في الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٥.٥% هذا العام و٤.٩% العام المقبل^{٢١}.

ويكشف تقرير حديث لوكالة "بلومبيرج"، أن الأسواق الناشئة التي شددت سياساتها النقدية لكبح التضخم، ستجني ثمار ذلك من المستثمرين الأجانب، الذين يراقبون المخاطر المحتملة مستقبلاً، مع نمو ضغوط الأسعار، فيما يحاول مسؤولو البنوك المركزية في الدول النامية إحداث توازن دقيق بين دعم اقتصاداتهم، التي لا يزال الكثير منها يواجه الجائحة، والسيطرة على التضخم، الذي قد يصبح تهديداً حقيقياً، بفضل الانتعاش الاقتصادي القوي، وحزم التحفيز المالي الضخمة في الاقتصادات المتقدمة^{٢٢}.

في خضم هذه التعقيدات الاقتصادية المتزايدة، تشهد بعض الدول نهماً غير طبيعياً في حجم الطلب على الطاقة، كالصين والهند، بهدف دعم مشاريعهم الإنتاجية، وتنفيذ سياسات رفع معدلات النمو لديهم، إلا أن هذا الأمر ترافق خلال هذه الفترة بارتفاع تكاليف عناصر الطاقة، نتيجة زيادة الطلب، بسبب تعافي الاقتصادات العالمية، وعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل مختلف البلدان المتقدمة، بعد إنهاء أو رفع إجراءات الإغلاق لديها، كما زاد من أسعار الطاقة اليوم الحرب الروسية على أوكرانيا وارتداداتها الاقتصادية، هذا من جهة. من جهة ثانية ارتفاع أسعار مكونات الإنتاج، واختناقات سلاسل التوريد، أو الإمداد، وارتفاع تكاليفها؛ كل ذلك مع عودة ظهور فيروس كورونا في العديد من دول جنوب شرق آسيا والصين.

ب- رفع أسعار الفائدة في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو البنوك المركزية الأوروبية

قد لا نكون مخطئين إذا قلنا إن هناك ضرورة اقتصادية عالمية، تستوجب من مسؤولي البنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة، بهدف التحكم والسيطرة على مستويات التضخم المرتفعة، التي تجتاح الاقتصاد الأمريكي والعالمي معاً. لكن مثل هذا الإجراء -إن حصل- سوف تكون انعكاساته متباينة على مختلف دول العالم، حيث يتوقف الأمر على مدى ارتباط اقتصاد البلد

^{٢١} صندوق النقد الدولي - تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو تموز ٢٠٢١.

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEQ>

^{٢٢} سامر وسام - كل ما تريد معرفته عن التضخم الاقتصادي "جائحة عالمية" تتخطى الولايات المتحدة- ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ الحرة

<https://www.alhurra.com>

المعني بالدولار الأمريكي، أو قدرات البنوك المركزية على التعاطي مع الوضع الحالي، أو مدى انتشار جائحة كورونا، وتطبيق برامج التطعيم وغير ذلك.

لكن بكل الأحوال، يمكننا القول إن مثل هذا الإجراء سيقوي من قدرة الدولار الأمريكي في السوق، مما سينعكس بأشكال مختلفة على الأسواق. ففي داخل الولايات المتحدة قد يؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، وبالتالي إحداث حالة من الانكماش الاقتصادي داخل البلاد، مع نية الإدارة الحكومية بضرورة الاستمرار في سياسات التعافي الاقتصادي، وهنا يحدث التناقض بين كيفية التحكم والسيطرة على التضخم، وضرورة الاستمرار في تطبيق السياسات التوسعية، لدعم برامج التعافي الاقتصادي، وعودة معدلات النمو للارتفاع.

وهنا، فمن المتوقع أن تتوقف الحكومة الأمريكية عن تقديم الحزم المالية للأفراد ولمنظمات الأعمال، كبديل عن سياسة رفع أسعار الفائدة في الوقت الحالي، والتي لم يحن موعدها كما يقول نائب رئيس البنك الفيدرالي ريتشارد كلاريدا "بعيدا عن التفكير في رفع أسعار الفائدة"، فإنه إذا ثبتت صحة توقعاته الحالية للاقتصاد، فإن "الشروط الضرورية لرفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الفيدرالية سوف تكون مستوفاة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢"٢٣.

ويحذر الخبراء، من أن يؤدي إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) على زيادة أسعار الفائدة، وتشديد السياسة النقدية، إلى ضربة قوية للأسواق الصاعدة. فارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية يؤدي عادة إلى ارتفاع سعر الدولار، وخروج الاستثمارات المالية، وربما إلى أزمات عملة وأسعار صرف في الاقتصادات النامية.

السبب في ذلك يأتي من أي رفع لأسعار الفائدة، سواءً من قبل البنك المركزي الأمريكي، أو البنوك المركزية الأوروبية، سيرفع من تكاليف رأس المال في الكثير من منظمات الأعمال حول العالم، وخاصة في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والفقيرة. مما قد يعني خروج الكثير منها من السوق بعد إفلاسها طبعاً، الأمر الذي سيدفع بمئات الآلاف من العاملين نحو جيش البطالة. في ظل القدرات المتواضعة لحكومات هذه البلدان على تدارك مثل هذا الأمر، أو حتى رفع مستويات أجور موظفيها، لتحاكي معدلات التضخم الحالية، أو حتى تقديم حزم مساعدات مالية، أو حزم الضمان الاجتماعي للأفراد، لمواءمة المرحلة الحالية. كل ذلك كفيل بتدهور الأوضاع المعيشية

^{٢٣} سامر وسام - كل ما تريد معرفته عن التضخم الاقتصادي "جائحة عالمية" تتخطى الولايات المتحدة- ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ الحرة

<https://www.alhurra.com>

داخل هذه البلدان، وتراجع قدرات الأسر على تأمين متطلبات حياتهم اليومية، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات الرئيسية.

لذلك، يحثُّ الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي، الاقتصادات الكبرى على توفير السيولة الكافية، وتخفيف عبء الديون على الدول الفقيرة ذات الموارد المحدودة في مجال السياسة العامة^{٢٤}.

ج- بالنسبة للدول المنتجة المصدرة للنفط

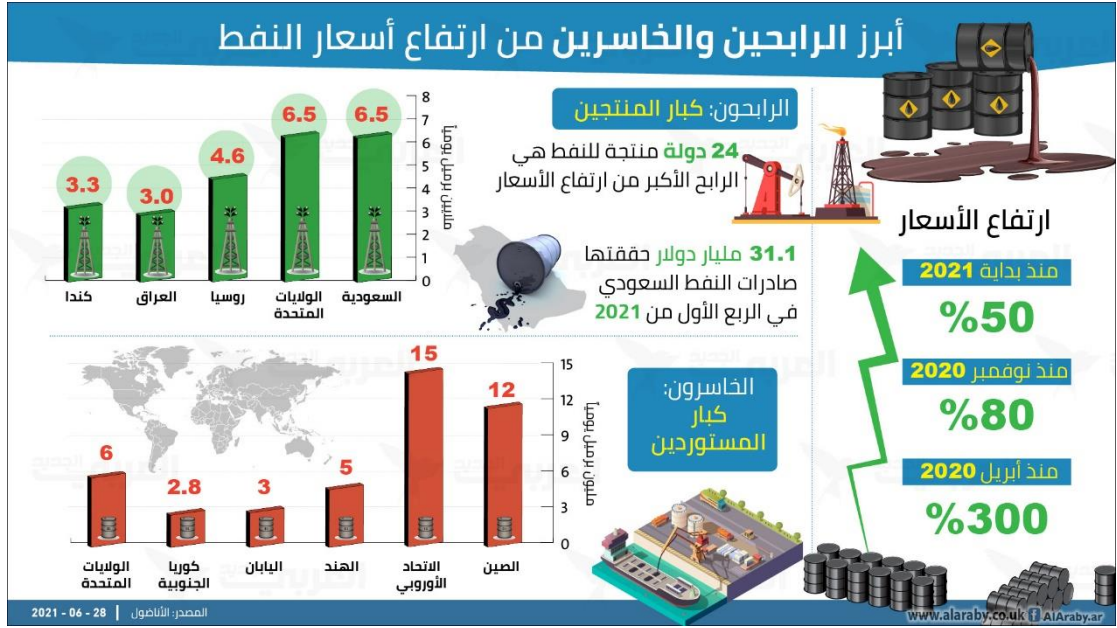
إن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي سينعكس -بلا شك- بشكل إيجابي على قيم فواتير صادرات الطاقة، وستشكل رافداً إضافياً لخزينة الدولة، كما هي الحال لدى معظم دول الخليج العربي، والعديد من دول شمال أفريقيا المصدرة للنفط والغاز.

إلا أن الأمر لن يكون برمته مفيداً لهذه الدول، حيث تتميز اقتصاداتها بقدرات إنتاجية ضعيفة، يجعلها تعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى. وهنا، وحال استمرار معدلات التضخم بالارتفاع داخل الاقتصادات المتقدمة، التي تستورد هذه الدول منها مستلزماتها، فإن ذلك كفيل برفع أسعار تلك المستوردات، الأمر الذي سينتقل -لا محال- إلى داخل الأسواق المختلفة في هذه البلدان، ويشكل محفزات حقيقية للتضخم، وبالتالي ارتفاع أسعار مختلف السلع والمواد والخدمات داخل أسواقها، فضلاً عن تقليل القدرات الشرائية للأفراد.

كما سينعكس ذلك على أسعار الصرف، وتكلفة الاستثمار، وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي، وقد يؤثر سلباً على قدرات الحكومات في تنفيذ برامج الحد من انتشار جائحة كورونا، وتطبيق سياسات التعافي من آثارها، والتركيز على رفع معدلات النمو.

اللوحة التالية توضح أبرز الرابحين والخاسرين من ارتفاع أسعار النفط (المصدر وكالة الأناضول)

^{٢٤} صندوق النقد الدولي -تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي - مرجع سبق ذكره.



بقي أن نقول، إن التشابك الواضح بين الدول في الأزمة الحالية، يجعل البنوك المركزية تجرى حسابات معقدة لاتخاذ قرارات مناسبة بشأن مستقبل أسعار الفائدة، لإيجاد أفضل السبل للخروج من الأزمة الحالية، وفي نفس السياق الأسواق تتعرض لضرر واضح جراء النقص في الخامات اللازمة لعمليات الإنتاج، وهذا يعني مزيد من الارتفاعات في الأسعار العالمية في الفترة المقبلة، وصعود مستمر لمؤشر التضخم^{٢٥}.

ثانياً - الانعكاسات على مناطق شمال وشرق سوريا

لا تشكل مناطق شمال وشرق سوريا اقتصاداً قائماً بحد ذاته، كون هذه المناطق ما تزال تتبع مالياً للعاصمة دمشق من جهة، وإن الإدارة القائمة فيها لم تستطع حتى الآن بناء اقتصاد متوازن يعتمد على ذاته من جهة ثانية.

وحيث يعاني الاقتصاد السوري من تبعات الحرب السورية، وآثار العقوبات الغربية عليه، بكل ما أفرزته هذه الظروف من آثار سلبية، وأحياناً مدمرة، فإن مناطق شمال وشرق سوريا لم تكن بعيدة أبداً عن تلك الآثار، فتراجع قيمة الليرة السورية، وتدهور سعر صرفها، مع انقطاع طرق الإمداد بينها وبين الداخل السوري، أثر على قدرة الاقتصاد المحلي في هذه المناطق، التي تراجعت فيها قدرات المواطنين بشكل كبير في تأمين متطلبات حياتهم اليومية، لتتجه أنظارهم دائماً لما قد

^{٢٥} متى تنتهي أزمة التضخم العالمية بعد أن طالعت أمريكا ودول أوروبية؟ - موقع اليوم السابع، ١١ نوفمبر ٢٠٢١
<https://www.youm7.com>

يوجد به بعض أبنائها المغتربين في البلدان الأوروبية، وإرسال مساعدات مالية لأهاليهم وذويهم، لمواجهة صعوبات الحياة المعيشية.

أ- انعكاس ارتفاع معدلات التضخم على الواقع الاقتصادي

لم تنجح الإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا -حتى اليوم- في بناء عوامل الاكتفاء الذاتي، في العديد من القطاعات الرئيسية، بالرغم من توفرها، كما هو الحال في القطاع الزراعي، أو قطاع الطاقة، وذلك لأسباب مختلفة لا مجال لذكرها الآن.

وبناء على ذلك يمكننا إيراد العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم داخل الاقتصاد العالمي على مناطق شمال وشرق سوريا:

- بداية ما يمكن قوله، أن هذه الإدارة اعتمدت بشكل كبير في تأمين متطلبات الحياة اليومية لمواطنيها على الاستيراد، وشراء معظم تلك المتطلبات من دول الجوار. وصل الأمر بها إلى استيراد الطحين، والزيوت، وحليب الأطفال، ومعظم أنواع الكونسروة، والمعلبات، والمنتجات البقولية، والحبوب، على الرغم من الطبيعة الزراعية الطاغية للمنطقة، وإحداث معمل لإنتاج الزيوت فيها مؤخراً. إن هذا الأمر كفيل -وبشكل واضح- بأن يعكس ارتفاع أسعار هذه المواد عالمياً ارتفاعاً في مناطق الإدارة الذاتية، وأن يترك آثاراً خطيرة على مستويات المعيشة لدى الأسر وحيات أفرادها.
- ما يزيد الطين بلة أن الليرة السورية تشهد تراجعاً واضحاً خلال الأسابيع القليلة الماضية أمام الدولار الأمريكي، وتفقد أجزاءً جديدة من قيمتها، في ظل أنه ليس لدى هذه الإدارة أية أجهزة مصرفية، أو هيئات، لتنظيم الاستثمار، تكون قادرة على تطبيق بعض السياسات، التي يمكن أن تخفف من وطأة هذه الارتفاعات في أسعار المواد والسلع المستوردة إلى الداخل، وتدفع بالقدرات الشرائية للأفراد لديها نحو التهلك.
- في ظل سيادة القطاع التجاري على اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا، وتركيز جلّ همّ تجارها على زيادة أرباحهم، أو -وفي هذه الظروف- عدم الوقوع في الخسارة على أقل تقدير، سيضطر التجار إلى رفع أسعار مستورداتهم المرتفعة أصلاً مرة أخرى.
- مع ضعف البنية الإنتاجية والاقتصادية، والتراجع الكبير في جودة وسوية البنية التحتية، والتدهور المستمر لسعر الصرف، فإن الضغوط التضخمية تجتمع دفعة واحدة في هذه

المناطق، والتي ستدفع الأسعار إلى المزيد من الارتفاع، مع فقدان الليرة كل يوم جديد لأجزاء متلاحقة من قيمتها.

- يشكل القطاع الزراعي، الأهمية النسبية الأكبر داخل هذه المناطق، ولا شك أن هذا القطاع يعاني من تراجع كبير في الإنتاج، بسبب الحرب السورية أولاً، وعدم الاهتمام الكافي من قبل الإدارة الذاتية ثانياً، لقد تأثر هذا القطاع مباشرة بارتفاع معدل التضخم داخل الاقتصاد العالمي، الذي انعكس في ارتفاع أسعار الأسمدة، ومستلزمات الإنتاج الأخرى مباشرة، وحيث تعاني هيئات الإدارة الذاتية الخاصة بالشأن الزراعي من صعوبات في توفير مستلزمات الإنتاج والمحروقات اللازمة للعملية الزراعية، فقد قلل ذلك من القدرة الإنتاجية للمزارعين، ودفع بالكثير منهم إلى الامتناع عن الاستمرار في الزراعة، مع تزايد وتيرة الهجرة إلى داخل المدن، أو إلى الخارج.

- أدى ارتفاع أسعار المواد العلفية، وعدم دعم مربّي الماشية، إلى تقليل أعداد قطعانهم وبيعها، لارتفاع تكاليف تربيتها، مما دفع بأسعار الألبان ومشتقاتها، واللحوم، إلى الارتفاع بشكل واضح. كذلك الأمر بالنسبة لمربي الدواجن، الذين يأتون تحت وطأة ارتفاع أسعار أعلاف الدواجن، وتكاليف التربية، وأسعار المحروقات، وعدم توفرها بالأسعار المدعومة في أغلب الأحيان، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار لحم الفروج والبيض بنسب عالية.

ب- انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية بارتفاعات كبيرة في أسعار الطاقة على الصعيد العالمي، إضافة إلى أن انقطاع واردات أوكرانيا وروسيا إلى السوق العالمية من القمح والزيت، والعديد من المواد الغذائية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع في أسعارها في مختلف الأسواق العالمية.

وحيث تعتمد الإدارة الذاتية، في تأمين مستلزمات أسواقها من السلع والمواد، على الاستيراد، كما أشرنا سابقاً، فقد التهمت هذه الأسعار في الأسواق المحلية منذ اليوم الأول لهذه الحرب، وبات الأفراد يتحملون مصاعب جديدة، حول تأمين مستلزمات المعيشة اليومية لديهم.

النقطة الأخرى التي يمكن الإشارة إليها، هي أن أبناء المنطقة من المغتربين، الذين كانوا يرسلون مساعدات مالية لذويهم، لا شك أنهم سيقللون من حجم تلك المساعدات، نتيجة الصعوبات الحياتية التي سيعانونها في بلدان اللجوء، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، التي تشهد أسواقها

ارتفاعات غير مسبوقه في الأسعار، مع ارتفاع فاتورة التدفئة المنزلية، ووقود السيارات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، بسبب ارتفاع الطلب أولاً، وكتداعيات للحرب الأوروبية الحالية ثانياً. الأمر الذي سيقبل من قدرة هؤلاء المغتربين على إمداد أهاليهم بتلك المساعدات، أو تقليل كميتها على أقل تقدير.

إذاً، إن معظم آثار التضخم العالمي على اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا، تتركز في مسألة ارتفاع أسعار السلع والمواد بالدرجة الأولى، وفي تراجع القدرات الشرائية لمواطني هذه المناطق، مع الصعوبات المتمثلة في القطاع الزراعي، وارتفاع أسعار مستلزمات البناء والعقارات.

كما إن تراجع قيمة الليرة السورية، وضعف الأسواق، لا شك سينعكس على القدرات المالية للإدارة الذاتية، باتجاه تقويضها في تغطية نفقاتها العامة في المستقبل، وخاصة في مجال تأمين السلع الاستراتيجية من جهة، وتوفير الوقود بالأسعار الحالية، ودفع رواتب موظفيها من المدنيين والعسكريين.

• النتائج

خلال ما قدمناه في هذه الدراسة، حول واقع التضخم في الاقتصاد العالمي، وانعكاساته المختلفة اقتصادياً واجتماعياً، يمكننا التوصل إلى عدة نتائج، بناءً على فرضيات الدراسة الواردة ضمن إطارها النظري، وهي كالتالي:

النتيجة الأولى - أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى، القائلة بأن ظاهرة التضخم الحالي، نجمت بالدرجة الأولى عن عدم قدرة العرض على مجازة الطلب العالمي، بعد انحسار موجة كورونا، والتي ما لبثت أن تعمقت، نتيجة العديد من العوامل المستجدة جيوسياسياً وعسكرياً، وخاصة الحرب الروسية الأوكرانية.

النتيجة الثانية - من خلال الدراسة، يمكننا القبول بصحة الفرضية الثانية، القائلة بأن ظاهرة التضخم العالمي الحالية قد تستمر لفترة طويلة نسبياً، وما يجعلنا نؤكد على هذا الفرض، هو عدم انحسار موجة التضخم ضمن الفترة التي توقعها البنوك المركزية في سبتمبر أيلول من العام الماضي. بل زادت وتيرتها حول العالم، نتيجة عدم تحسن مستويات العرض، وعدم تعافي

سلاسل التوريد، وعدم قدرة شركات الشحن على مجاراة الطلب، مع عدم كفاية أعداد وسائل الشحن ومساحات الشحن أيضاً على الموانئ.

بل زاد في الطين بلة، عدم اتخاذ البنوك المركزية أية خطوات ملموسة بشأن السيطرة على التضخم، كتحليل مستويات الإنفاق، أو رفع معدلات الفائدة، على الرغم من حديثها حول ذلك. بل ما زالت مستمرة في تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي، بحجة ضرورات التعافي الاقتصادي، بعد جائحة كورونا.

كما ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات الجيوسياسية، والعقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، في تراجع إمدادات العرض إلى الأسواق، وخاصة عناصر الطاقة، والمواد الغذائية، مما ساهم في ارتفاع الأسعار، وغذى الضغوط التضخمية من جديد. الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن معدلات التضخم الحالي ستأخذ مدى زمني أطول مما كان متوقعاً، وفي حال استمرار العوامل المذكورة، أو تعمقها في أقل تقدير، فإن ذلك كفيل بأن يجعل من التضخم حالة متجذرة داخل الاقتصاد العالمي، قد تدفع باتجاه اقتصاد تضخمي جديد.

النتيجة الثالثة - إن انعكاسات الواقع الحالي للتضخم، والسياسات المتبعة بشأنه من قبل البنوك المركزية الكبرى، لن تكون إيجابية على الاقتصادات الفقيرة بأي حال، فاستمرار الواقع الحالي وبال، وإطلاق سياسات انكماشية تشددية وبال أيضاً، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة، التي تقول إن الآليات والأدوات المطروحة لكبح جماح التضخم الحالي ستعكس آثارها على العديد من اقتصادات الدول الأخرى. ذلك أن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في معظم اقتصادات دول العالم، وعلى الوضع المعيشي والأمن الغذائي للطبقات الفقيرة فيها، كما أن إطلاق السياسات الانكماشية كفيل بارتفاع قيمة الدولار، مما ينعكس تراجعاً في القدرات المالية لمعظم اقتصادات العالم، أيضاً كون الدولار العملة التجارية الأولى على الصعيد العالمي.

النتيجة الرابعة - يعاني الاقتصاد المحلي في مناطق شمال وشرق سوريا من صعوبات كبيرة، إدارية واقتصادية وسياسية وإنتاجية، وهو يعتمد في معظمه على الاستيراد، لتأمين متطلبات الحياة اليومية للأسر والأفراد، لذلك سرعان ما تظهر الآثار الاقتصادية على أسواق المنطقة، حيث ترتفع الأسعار بشكل مباشر، محاكاةً لمعدلات التضخم في الاقتصادات الأخرى. ومما يزيد من وطأة هذا الأمر أن سعر صرف الليرة السورية في تدهور مستمر أمام الدولار الأمريكي،

ويترك آثار سلبية على القدرات الشرائية للمستهلكين، وعلى أوضاعهم المعيشية، وفي ظل عدم اهتمام الإدارة الذاتية بالبنية الإنتاجية في المنطقة، فإن واقع الأمن الغذائي فيها بات تحت الخطر، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الرابعة للدراسة، القائلة إن اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا لن تطاله تأثيرات قوية للتضخم العالمي.

• الخاتمة

ينشط خبراء الاقتصاد في قراءة واقع التضخم الحالي في الاقتصاد باتجاهين اثنين، الأول يقول بأن هذا التضخم مؤقت، وناجم عن عوامل متعددة غير مستدامة، كاختناقات سلاسل التوريد وارتفاع حجم الطلب، بعد انحسار موجة كورونا، وبدء الاقتصادات بالتعافي، واضطرابات العرض، وغيرها. إن هذه العوامل في طريقها إلى الزوال، مما سيدفع بمعدلات التضخم نحو مسار الانخفاض، والعودة التدريجية إلى قيمها السابقة والمقبولة. لذلك نرى أن العديد من البنوك المركزية الكبرى في العالم لم تشرع حتى الآن بإطلاق برامج أو سياسات، لكبح جماح التضخم الحالي، وهي ما تزال مستمرة في سياسات المساعدات المالية، والإنعاش الاقتصادي، وإبقاء معدلات الفائدة عند مستوى صفر مئوية، غير آبهة بالارتفاعات المستمرة في أسعار السلع والمواد، وخاصة الغذائية منها، وارتدادات ذلك على الدول الأقل نمواً، والفقيرة، وخاصة ذات المديونيات العالية، والتي تعاني من ضعف قدراتها في تحسين مستويات الأسعار في أسواقها، أو تحسين مستويات دخول الأفراد لديها مع استمرار انخفاض قيم عملاتها، وتدهور أسعار الصرف لديها.

الاتجاه الثاني يخشى أن تكون تقديرات البنوك المركزية، ومعهم الساسة في تلك البلدان القوية اقتصادياً، أن تكون غير صحيحة، وأن يخرج التضخم الحالي عن السيطرة، ويصبح متأسلاً داخل الاقتصاد العالمي، في تكرار لسيناريوهات تاريخية ماضية، كما في أزمة السبعينيات^{٢٦} والثمانينيات من القرن الماضي، حين ازدادت الأسعار عدة أضعاف، مما قد يهدد بوقوع أزمة جديدة، يصعب التنبؤ بمخارجاتها. خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية، التي يعيشها العالم من تنافس صيني أمريكي، بلغ حد القول بأنها حرب اقتصادية غير معلنة، وظروف القارة الأوروبية الحالية التي تعيش حرباً عسكرية بين روسيا وأوكرانيا. مع كل انعكاسات هذه الحرب

^{٢٦} بلغ معدل التضخم في عام ١٩٧٥ ٢٤.٢% وجاء نتيجة لأزمة ارتفاع أسعار النفط بعد قطع السعودية لإمداداتها عن السوق العالمية.

على ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ليس في أوروبا وحسب بل في كل دول العالم، وتأثيراتها الشديدة الوطأة كالعادة على الدول الفقيرة.

جملة القول، إن المؤشرات الحالية داخل الاقتصاد العالمي، وخاصة المتقدمة منها، والعديد من العوامل الجيوسياسية، والتوترات العسكرية القائمة، تدل بوضوح على أن التضخم الحالي قد يستمر لفترة أطول مما كانت البنوك المركزية تتوقعه، خاصة أن عوامل اتقاده تعمقت بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، بدلاً من تقلصها، كارتفاع أسعار الطاقة، واختناقات سلاسل التوريد من جديد، وتراجع إمدادات الغذاء والعديد من الخامات الرئيسية في الصناعة وغير ذلك.

بالتالي أصبحت مصداقية العديد من البنوك المركزية المؤثرة في العالم مهددة، كالبنك الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأوروبي. كونها ما تزال تركز على سياسات الإنعاش الاقتصادي، والتوظيف، والاستقرار المالي. وذلك على حساب عدم اتخاذ أية خطوات ملموسة بشأن تقليص شراء الأصول، ورفع أسعار الفائدة، لتهدئة وتيرة الإنفاق المتزايدة، وكبح جماح التضخم، لأن المعدل الحالي يهدد الأمن الغذائي لملايين الأسر حول العالم، وهذه الخطوات تُفقد هذه البنوك مصداقيتها، مما سيؤثر على الكثير من المؤسسات المالية، والسياسية، والاجتماعية، ليس فقط في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، بل ستطال تلك الآثار معظم دول العالم، وستعكس على شكل كوارث حقيقية على الفئات الفقيرة فيها.